افتتاحية العدد

اثيـــر الغريري - وزير التجارة

هـا نحـن اليـوم نقـفُ علـى أعتـاب البدايـات الجديـدة التـي تنطلـق نحـو بنـاء عـراق الغـد، يحدونـا الأمـل بمسـتقبلٍ أفضـل، ويوجّهنـا العمـل بجهـدٍ وإخـلاص، انطلاقـاً نحـو مرحلـةٍ جديـدةٍ مـن البنـاء، ومسـيرةٍ ظافـرةٍ مـن العطـاء .

إنّ العالـم اليـوم يشـهد تغيـراتٍ متسـارعة فـي شـتى المجـالات وعلـى مختلـف الأصعـدة، ومواكبـة هـذه التغيـرات والتفاعـل معهـا مطلـبٌ مهـم وحيـوي؛ لضمـان تنميـة اقتصـاد بلدنـا واسـتدامته، لكـن هـذا التفاعـل لا يتـم إلا باعتمـاد نهـج التطوير المسـتمر والتحسـين المسـتدام، بوصفـه ممارسـةٌ تمكننـا مـن تطويـر أهدافنـا ومهامنـا بمـا يتفـق مـع كل المسـتجدات، فالخطـط التـي تُبنـى علـى مؤشـرات اليـوم لا بـد أن يُكتـب لهـا التطويـر المسـتمر لتتفـق مـع مؤشـرات الغـد.

إننـا اليـوم، فـي وزارة التجـارة نتطلـع الى قيـام الجهـات الراعيـة للقطاع الخـاص كمنظمـات اقتصاديـة دوليـة واقليميـة ومصـارف متخصصـة اجنبيـة ومحليـة بامكانيـة دعـم مشـاريع القطـاع الخـاص العراقـي مـن خـلال تقديـم القـروض الميسـره قصيـرة الاجـل والمتوسـطة لعـدد مـن المشـروعات الانتاجيـة والخدميـة ، بالإضافـة الـى الدعـم المقـدم مـن قبـل صنـدوق دعـم التصديـر المرتبـط بهـذه الـوزارة لتعزيـز قـدرات العـراق فـي مجـال التصدير للاسـواق العالميـة وتشـجيع تنميـة التجـارة للعـراق مـع الـدول العربيـة والإقليميـة والعالميـة.

اننـا اليـوم عاقديـن العـزم علـى المضـي يـداً بيـد نحـو عـراق افضـل واضعيـن نصـب اعيننـا ان العمـل الجـاد والسـعي المشـترك بـروح الفريـق الواحـد سـيمكننا مـن الوصـول الـى الاهـداف التـي رسـمناها , اهـداف عمادهـا السـعي باخـلاص وجوهرهـا الخدمـة الوطـن والمواطـن .

المعارض الدولية رافد مهم للنمو الاقتصادي

المهندس
عادل خضير عباس المسعودي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص / وكالة

ان إقامة المعارض الدولية لها أهمية بالغة ليس في مجال ترسيخ صور البلد ومدى شفافية انظمته وتشريعاته وجودة حياته الاجتماعية فحسب وانما في تنمية الموارد المالية والبشرية اذ تعتبر احدى أدوات برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي بدوره ينعكس ايجابياً على حياة المواطن واعمال القطاع الخاص والعام الذي يتعامل من خلال التنافس الشريف وعرض منتجات كل قطاع من خلال هذه المعارض الشاملة والمعارض التخصصية التي تقام دورياً.

تهدف خدمة المعارض الى فتح افاق التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الافراد والشركات والدول وتمكين الجهات الخاصة والعامة من متابعة تطور الإنتاج والخدمات المعروضة في المعرض.

واخيراً تعمل المعارض الدولية على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على المنافسة والمشاركة في المعارض وتعتبر رسالة انسانية واداة السلام والمحبة والمنفعة المشتركة وتوطيد الاحترام المتبادل بين الدول وبين الشعوب.

التجارة: فخامة رئيس الجمهورية يثمن جهود السيد وزير التجارة وكوادر الوزارة وموظفي دائرةتطوير القطاع الخاص لاصدارهم العدد الحادي والثلاثين من مجلة التجارة العراقية.

بغداد- إعلام التجارة

فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد يثمن جهود السيد وزير التجارة وكوادر الوزارة الحثيثة لرفع مستوى الخدمة العامة المقدمة من قبلهم ، هذا وتلقى فخامته بسرورٍ العدد الحادي والثلاثين من مجلة التجارة العراقية متمنياً لكوادر الوزارة دوام النجاح والتوفيق .

اعلنت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة عن تلقيها كتاب شكر وتقدير من مختلف الوزارات والجامعات ونقابة الصحفيين العراقيين ومؤسسات اخرى وذلك لانتاجها المتميز في اصدار العدد الحادي والثلاثين من مجلة التجارة العراقية.

واضاف مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص ان مجلة التجارة العراقية تم اطلاقها بحلتها الجديدة وابوابها المتنوعة والتي ترحب بجميع المساهمات العلمية للباحثين بالتخصصات (الاقتصادية ، التجارية ، الادارية ، القانونية ، العلوم المالية والمصرفية ,الاعلام ، الخ) وما يخدم الواقع الاقتصادي العراقي ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهه والمقترحات .

وبالامكان الاطلاع على العدد من خلال المواقع الالكترونية لوزارة التجارة :

www.mot.gov.iq

www.iitp.mot.gov.iq

خلال افتتاحه المنفذ التسويقي في صلاح الدين
وزير التجارة : أمنا خزين استراتيجي في موسم تسويقي الاكبر في تاريخ العراق والكميات المستلمة على اعتاب الخمسة مليون طناً .

بغداد - اعلام التجارة

اكد وزير التجارة» الاستاذ اثير داود الغريري «على تأمين خزين استراتيجي في موسم تسويقي الاكبر في تاريخ العراق والكميات المستلمة على اعتاب الخمسة مليون طنا مع توفير خزين كبير من المواد التموينية ووفق مامخطط له بالبرنامج الحكومي .

جاء ذلك «خلال مؤتمر صحفي عقد في مقر فرع الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في محافظة صلاح الدين بمناسبة افتتاح المنفذ التسويقي هناك للبيع المباشر للمواد الغذائية وباسعار مدعومة وتنافسية مقارنة لاسعارها في الاسواق المحلية .

وذكرت الوزارة «في بيان لها نقلا عن مكتبها الاعلامي ، «ان الوزير الغريري «أشار الى ان افتتاح المنفذ التسويقي هذا هو الخطوة الاولى في المحافظة تليها خطوات لاحقة لفتح منافذ جديدة وعصرية للسيطرة على ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق والدعم المستمر للمواطنين من وزارة التجارة وللتخفيف على كاهل المواطنين جميعا .

هذا وحضر افتتاح المنفذ التسويقي «نائب محافظ صلاح الدين الفني عمار البلداوي الذي اكد من جانبه دعم جهود وزارة التجارة للتواصل مع الحكومات المحلية للارتقاء بالخدمات المقدمة لمواطني المحافظات وهذا المنفذ منطلق لمنافذ اخرى في الاقضية والنواحي في محافظة صلاح الدين .

من جانبها اكدت «مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندسة لمى الموسوي ، إن شركتها افتتحت عدة منافذ في محافظة بغداد ومنفذ في محافظة ميسان ، في وقت سابق لبيع المواد الغذائية بأسعار مدعومة ولاقت إقبالا كبيرا من قبل المواطنين»، وتعمل على فتح منافذ اخرى في بقية المحافظات .

التجارة:

افتتاح التوسعة التطويرية لمطبعة الاسواق المركزية

افتتاح التوسعة التطويرية لمطبعة الاسواق المركزية

افتتح وزير التجارة التوسعة التطويرية لمطبعة الاسواق المركزية بإضافة خطوط انتاجية جديدة وبسرعة وجودة عالية وهي التجربة الاولى لوزارة التجارة حيث تم تجهيزها بمكائن حديثة من مناشئ عالمية رصينة والتي تعتبر خطوة حقيقية بالاتجاه الصحيح لعودة الاسواق المركزية لممارسة نشاطها من خلال وضع بصمتها على السوق العراقية بالتوافق مع شركات الوزارة .

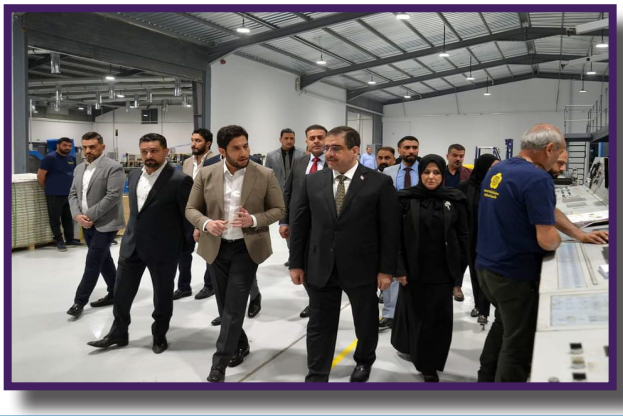

التجارة:

اجتماع الطاولة المستديرة السعودي العراقي

اجتماع الطاولة المستديرة السعودي العراقي

في اطار توثيق العلاقات (العراقية – السعودية) ومن ضمن اولويات الحكومة العراقية في التعاون الوثيق مع المملكة العربية السعودية مشاركة وزارة التجارة من خلال تمثيل مدير عام الاسواق المركزية بالاجتماعات ضمن الوفد الحكومي الذي قام بزيارة المملكة للتباحث حول مواضيع الاستثمار وتأسيس الشركة السعودية – العراقية وناقش الجانبان عدد من المحاور والفقرات التي تخص التعاون المشترك بين البلدين والانفتاح نحو تطوير الشركات الاستثمارية والاقتصادية.

التجارة:
اطلاق اول منصة للتسوق الالكتروني

برعاية وزير التجارة وبأشراف مباشر من مدير عام الاسواق المركزية اطلاق (منصة الاسواق المركزية للتسوق الالكتروني) كأول منصة من هذا النوع تختص بتجهيز المواد لدوائر الدولة كافة.

التجارة:
زيارة فروع دوائر وشركات الوزارة في محافظة صلاح الدين

تنفيذا لتوجيهات السيد وزير التجارة زارت مدير عام الشركة العامة للأسواق المركزية دوائر وشركات الوزارة في محافظة صلاح الدين للأشراف على اطلاق مشروع أتمتة البطاقة التموينية بالإضافة الى الاشراف على نسب تجهيز السلة الغذائية والمواد الرمضانية وشبكة الحماية الاجتماعية .

في حوار مع مجلة التجارة العراقية

ابتهال هاشم صابط
مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة

بداية نود ان نرحب بالست ابتهال هاشم صابط لتكون ضيفاً عزيزاً على قراء مجلة التجارة العراقية لتسليط الضوء أكثر على طبيعة ومهام عمل دائرة التخطيط والمتابعة

س١/ نود ان نستهل حوارنا معكم بالسؤال عن المهام التي تقوم بها دائرتكم؟

ج/تعد دائرة التخطيط والمتابعة من الدوائر المهمة التابعة لوزارة التجارة والمعنية بالمساهمة بتنفيذ السياسة الاقتصادية للعراق لتنفيذ:

١. برنامج البطاقة التموينية على مستوى العراق من خلال فروع التموين.

٢. توحيد الخطة المركزية للوزارة ومتابعة تنفيذها لتأشير الانحرافات في الخطة إن وجدت.

٣. تنفيذ المهام الموكلة اليها بموجب قانون وزارة التجارة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١١.

الرؤية:

تهيئة قاعدة بيانات رصينة للعوائل والافراد على مستوى الوطن واعداد خطط الوزارة بما يتماشى مع البرنامج الحكومي.

الرسالة:

السعي لتحقيق افضل الخدمات للمواطنين والتوجه لتحقيق موقع ريادي للتجارة والاقتصاد بالتنسيق مع دوائر وشركات الوزارة وتشكيلاتها.

اهم المهام واعمال الدائرة:

١- توحيد الخطط السنوية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع التشكيلات التابعة للوزارة.

٢- المساهمة برسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية والتجارية الداخلية والخارجية للعراق وتنفيذ المهام الموكلة لها بموجب قانون وزارة التجارة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١١.

٣- القيام بالتحليل الاحصائي لمختلف أنشطة الشركات التابعة للوزارة فيما يخص أنشطة الاستيراد والتجهيز وخاصة شركات الغذاء للوقوف على المخطط من المواد (الحاجة الفعلية) وموقف المبيعات لإستخراج الانحراف في التجهيز وتأشير العجز، إضافة الى اعداد الدراسات والبحوث والتقارير لمختلف الأنشطة ضمن مهام وواجبات الوزارة.

٤- المساهمة في تأمين الغذاء لشرائح المجتمع من خلال تطبيق نظام البطاقة التموينية.

٥- اعداد برامج التموين وقاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بفروع التموين كافة والَتي تتضمن عدد الأفراد والعوائل إضافة الى الإحصائيات الخاصة بعدد وكلاء المواد الغذائية والطحين.

٦- طباعة البطاقة التموينية والإشراف على توزيعها.

٧- تحديث قاعدة بيانات البطاقة التموينية واعداد برامج متطورة لإدارة برنامج ملف البطاقة التموينية بإستخدام لغة برمجية حديثة لتغيير نظام التموين وإدخال قرنية العين وبصمات الأصابع وهي الطريقة الوحيدة للحد من التكرارية والافراد المسجلين خارج الضوابط.

٨- متابعة أنشطة وحل المشكلات البرمجية وصيانة وتصليح الحاسبات وملحقاتها لفروع التموين كافة ولإقسام الدائرة والعمل على توفير المستلزمات الضرورية الخاصة بالطابعات بمختلف أنواعها.

٩- المتابعة والإشراف على اسطول النقل التابع للوزارة والَذي يقوم بنقل البضائع وخاصة(مواد البطاقة التموينية) من الموانيء ولحين وصولها الى منافذ التوزيع في أوقاتها المحددة لتأمين مفردات البطاقة التموينية في عموم العراق وتفعيل نظام ال (GPS) والسيطرة على حركة الشاحنات.

وتمارس الدائرة مهامها من خلال التشكيلات التالية:

١-قسم الاحصاء والمعلومات.

٢- قسم التخطيط والمشاريع الاستثمارية.

٣- قسم حاسبة التموين.

٤-قسم التموين.

٥- قسم النقل المركزي.

س٢/ هل من الممكن الاطلاع على الاجراءات المتخذة من قبلكم لأتمتة عمل الدائرة وفروعها في المحافظات والانجازات المتحققة منذ تسنمكم لمهام عملكم ولحد الان؟

ج/ تم بناء غرفة سيرفر وحسب معايير و مواصفات عالمية في مقر هذه الدائرة إضافة الى بناء أبراج وخلايا ضوئية في مقر الدائرة وفروع التموين كافة لتأمين الربط الشبكي الكامل لنقل البيانات.

س٣/ كيف تصفون تجربة البطاقة التموينية الالكترونية بعد ان تم تطبيقها في بعض المحافظات وما هي أبرز التحديات التي تواجه عملكم؟

ج/ حسب التوجيه الحكومي بالعمل على أتمتة عمل الوزارات والحكومة الألكترونية كانت وزارة التجارة سباقة بذلك وكذلك الانطلاقة في محافظة النجف الاشرف لتحديث بيانات العوائل المسجلة ضمن نظام البطاقة الموحدة كذلك تحديث معلومات العوائل الَتي لا زالت تحمل هويات الأحوال المدنية القديمة للانتهاء من العمل بالمعاملات الورقية والقضاء على حالات التكرارية والازدواجية في تسجيل معلومات الافراد كذلك عمليات القطع والتجهيز للوكلاء بشكل الكتروني دون الحاجة الى طباعة الكشوفات الورقية الَتي تمثل أكبر التحديات لوجود الأخطاء وتلف الورق وتوقف الطابعات وغيرها من الأمور الفنية المتعلقة بذلك كذلك تمت الاستفادة وتحديث معلومات البطاقة الموحدة للعوائل من خلال تطبيق سهل على الهواتف المحمولة يقوم بتحديث تلك المعلومات دون الحاجة الى وجود ربط مع وزارة الداخلية الامر الَذي كان سيُكلِف مبالغ مالية كبيرة.

س٤/ ما مدى نجاح تطبيق تموين الذي تم اعتماده من قبلكم؟

ج/التطبيق سيحقق نجاح كبير حيث سيمكن من خلاله تنفيذ جميع الفعاليات المرتبطة بالبطاقة التموينية الالكترونية من قبل المواطن من أي مكان داخل العراق دون الحاجة الى زيارة الفرع التمويني المختص كذلك سيتم استيفاء مبالغ الجباية بشكل الكتروني عن طريق التطبيق ذاته مما يوفر للمواطنين المبالغ الَتي كانت تصرف لترويج وتنفيذ تلك المعاملات.

في المنافذ الحدودية حيث تم افتتاح السوق الحرة في منفذ طربيل وكان لذلك التأثير الواضح لهذين الاجراءاين في تعظيم إيرادات الشركة اما ما يخص مواقع واملاك الشركة المحالة للاستثمار فقد بادرت الشركة من خلال مجلس الإدارة بإصدار قرارات من شأنها الإسراع في ذلك من خلال المتابعات الميدانية للموافقات التي تخص جهات أخرى خارج مؤسسات الوزارة.

س٥/ اين وصلت نسبة الإنجاز في المحافظات المشمولة بالأتمتة ؟

ج/ وصلت نسبة الانجاز كما مبين في الجدول رقم (١).

جدول رقم ١

المحافظة	العدد الكلي	التحديث	الغير محدثين
النجف	٣٧٢٨١٢	٣٥٩٦٦٠	١٣١٥٢
دهوك	٢٨٠٤٣٧	٣٤٩٩٣	٢٤٥٤٤٤
كركوك	٣٩٢٤٨٤	٣٣٩٨	٣٨٩٠٨٦
المثنى	٢٠١٣٣٣	٣٠٤٠٠	١٧٠٩٣٣
المعامل	٣٥١٥٠	٢٥٠٨٠	١٠٠٧٠

س٦/ هل لديكم كلمة اخيرة؟

نشكر جميع القائمين على اعداد هذه المجلة لما لها من أهمية علمية واقتصادية لإبراز اهم إنجازات الوزارة وادوارها الاقتصادية والتعريف بمهامها وأخص بالشكر مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص السيد (محمد حنون) الَذي أعطى لمسة واضحة للنهوض بواقع عمل الدائرة

في متابعة مسائية

وزير التجارة يتابع عملية طبع البطاقة الالكترونية ونسب الانجاز لمحافظة بغداد في مقر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

تابع وزير التجارة الاستاذ اثير داود الغريري في ساعات مسائية متأخرة عملية طبع البطاقة التموينية الالكترونية ونسب الانجاز الجارية في مقر الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية .
وذكر بيان لوزارة التجارة نقلا عن المكتب الاعلامي ، ان الوزير الغريري التقى بادارة الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندس لمى الموسوي والفريق الفني المسؤول على عمليات الطباعة .
واكد الوزير الغريري على اهمية الالتزام بالتوقيتات المحددة لاستكمال عمليات الطبع والبدء بعمليات تحديثات بيانات العوائل لمحافظة بغداد .
وأشار الوزير الى انجاز طبع البطاقات التموينية لجانب الكرخ (فروع تموين المتنبي وسيد الشهداء ومحمد رسول الله) وخلال الايام المقبلة سيتم اطلاق تحديث بيانات العوائل وتسليم الارقام السرية للعوائل لغرض تفعيل البطاقة التموينية الالكترونية .

وزير التجارة

يبحث في كركوك مع محافظها آليات التعاون وتذليل الصعوبات في تسويق الحنطة وتحديث بيانات البطاقة التموينية

بحث وزير التجارة «الاستاذ اثير داود الغريري مع محافظ كركوك السيد راكان سعيد الجبوري آليات التعاون المشترك وتذليل الصعوبات في حملة تسويق محصول الحنطة للموسم الحالي وتحديث بيانات البطاقة التموينية الإلكترونية .

واكد الوزير الغريري «خلال اللقاء زيارتنا إلى محافظة كركوك هو للإطلاع والمتابعة الميدانية لحملة تسويق الحنطة والتوجيه بتعزيز المواقع من فاحصي المختبر مع فتح مواقع جديدة لامتصاص الزخم الحاصل في تزاحم الشاحنات المحملة بالحنطة .

مطمئنًا الفلاحين «ان المبالغ المالية عن اقيام الحنطة المسوقة مؤمنة لكل الكميات المتوقع تسويقها بشكل فوري بعد تسويق المحصول في جميع المحافظات وبينها كركوك».

واشار الوزير الغريري «ان موضوع البطاقة التموينية الإلكترونية وبرنامجها الذي سوف يسهم بالارتقاء في الخدمة المقدمة إلى المواطنين من خلال التحول بالعمل الرقمي الذي سيقضي على الروتين والبيروقراطية التي كانت موجودة على مدى السنين الماضية فضلاً عن تقليل المراجعات واتمام الاجراءات الادارية من خلال تطبيق الكتروني على الهاتف المحمول والقادم افضل .

هذا وتفقد الغريري «على هامش زيارته لمحافظة كركوك فرع تموين كركوك والتقى بالموظفين العاملين على تحديث البيانات ، وقال انتم امام مسؤولية قانونية وشرعية لاتمام عمليات التحديث بأمانة ومصداقية لكشف الاسماء الوهمية والمكررة والمسافرين لحصر الاعداد الحقيقية للمستفيدين من البطاقة التموينية للحفاظ على المال العام وتحسين جودة وكمية الخدمة المقدمة بهذا الجانب .

منوهًا اننا «سنستخدم مبدأ العقاب والثواب في تقييم اداء عمل الموظفين ولا تهاون مع المخالف للتعليمات والضوابط.

هذا ورافق الوزير «في زيارته الإدارات العامة في دائرتي الرقابة التجارية وتسجيل الشركات والشركة العامة لتجارة الحبوب .

وزير التجارة

يبحث مع فريق الاتمتة ووفد مركز البيانات الوطني وممثلي برنامج الاغذية العالمي جاهزية خوادم قاعدة بيانات البطاقة التموينية الالكترونية .

بغداد- إعلام التجارة

ترأس وزير التجارة الاستاذ «اثير داود الغريري اجتماعاً لفريق اتمتة البطاقة التموينية بحضور وكيل الوزارة للشؤون الادارية ستار الجابري والادارات العامة في دوائر التخطيط والمتابعة والرقابة التجارية والقانونية و الادارية والشركة العامة لتجارة المواد الغذائية وممثلي برنامج الغذاء العالمي مع وفد مركز البيانات الوطني لبحث جاهزية خوادم البيانات (server) مع امكانية استضافة نسخة احتياط لدى مركز البيانات الوطني .

واكد» الوزير الغريري خلال الاجتماع ان غايتنا الاساسية هي تسريع عمليات التحديث لقاعدة بيانات البطاقة التموينية الالكترونية وبكل محافظات البلاد ومن ثم البدء بمرحلة جديدة في عمليات الاستهداف للفئات المستحقة من خلال تغيير ثقافة واسلوب الدعم الحكومي وذلك تنفيذاً للبرنامج الحكومي وضمن التوقيتات الزمنية .

مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة رسم خطة وسياسة العمل لتحقيق اعلى المستويات باعتباره المشروع الوطني للحفاظ على المال العام .

وذكر بيان للوزارة نقلا عن المكتب الاعلامي انه جرى خلال الاجتماع كذلك الاتفاق على تطوير الخادم بما يلائم عمل النظام وتسريع عمله وعملية الطبع وتحديث معلومات العوائل لانجاز طبع بيانات جميع المحافظات بشكل تتابعي وحسب ماجاء بفقرات البرنامج الحكومي .

واشار البيان ان الاجتماع تناول كذلك مناقشة توفير الامكانات التي تدعم عمل الاتمتة والخدمات الامنية لتشفير البيانات وحمايتها .

من جانبهم أكدوا ممثلي برنامج الاغذية العالمي على جاهزية اجهزة (server) فضلا عن طلبهم من وزارة التجارة تهيئة ملاكات فنية لتدريبها على عمل النظام وحيثياته لغرض تسليمهم البرنامج بالكامل خلال المرحلة القادمة

التجارة:
الموسم الحالي حقق الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة.

اعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب انتهاء الموسم التسويقي لمحصول الحنطة في محافظات الوسط والجنوب بنجاح واعتبارا من يوم الخامس عشر من شهر حزيران .
اكد ذلك مدير عام الشركة الدكتور حيدر نوري الكرعاوي واشار الى نجاح الموسم التسويقي في محافظات الوسط و الجنوب بعد استلام كامل الكميات المنتجة من الفلاحين و المزارعين
مشيرا الى غلق أبواب المراكز التسويقية من البصرة وبغداد باستثناء سايلوات خان بني سعد وخان ضاري .
مؤكداً أن الشركة اعتمدت على مواصفات الحنطة لتكون درجة واحدة بدون خصم و بخصم ليكون دعم للفلاح وتشجيع له لتسويق محصوله لمخازن وزارة التجارة.
وكشف عن معدل التسويق في محافظات الوسط والجنوب شهد تفوق كبير لمحافظة واسط التي حلت في مقدمة المحافظات التي انتهى فيها الموسم التسويقي ، وحلت محافظة البصرة في المرتبة الأخيرة في موسم الخير والنجاح ومحافظتي المثنى و كربلاء المقدسة كانتا مفاجئة في معدل الإنتاج والتسويق و الاستلام .
وتابع المدير العام أن موسم الخير والنجاح شهد اهتمام خاص من السيد رئيس مجلس الوزراء بعد ان وجه بدفع المبالغ المالية وتوزيعها لمسوقي الحنطة اولا باول ،وهذا الاهتمام لم يحصل في المواسم السابقة .

واضاف ان منتسبي شركته قدمو جهوداً استثنائية بعد أن واصلوا عملهم ليل نهار وخلال اربع وعشرون ساعة من اجل استلام الكميات المسوقة
منوهاً «ان مواقع التسويق في محافظات الانبار و ديالى و كركوك و نينوى و صلاح الدين ، الى جانب محافظات إقليم كوردستان تواصل استلام الحنطة المحلية المسوقة من الفلاحين و المزارعين بوتيرة عالية

وزير التجارة
يوجه بتشكيل لجنة لرسم السياسات التجارية ودائرة القطاع الخاص تتبنى الملف

بغداد- إعلام التجارة

وجه وزير التجارة اثير الغريري، بتشكيل لجنة وزارية تشرف عليها دائرة تطوير القطاع الخاص لرسم السياسة التجارية والاقتصادية .
وقال مدير عام دائرة تطوير القطاع في بيان، إن»وزير التجارة وجه خلال اجتماع هيئة الرأي، بتشكيل لجنة تمثل دائرة العلاقات الاقتصادية ودائرة التخطيط والمتابعة وشركة المعارض العراقية ، فضلاً عن اقسام دائرة تطوير القطاع الخاص مهمتها رسم السياسة التجارية والتنسيق مع خبراء ومختصين وأكاديميين في هذا الجانب».
وأضاف، أن»تشكيل اللجنة، جاء تماشيًا مع البرنامج الحكومي الذي كلف وزارة التجارة بتقديم المشورة والأراء للحكومة بما يتعلق برسم السياسات التجارية والاقتصادية».
وناقشت الخطة المستقبلية لعملها وحددت المحاور التي يمكن من خلالها رسم السياسة التجارية والاقتصادية».
وتابع، أنه»تم إعداد خطة عمل مستقبلية للدوائر والشركات المعنية والتي تأخذ في نظر الاعتبار دور هذه الدوائر في رسم السياسة التجارية وباشراك خبراء ومختصين من جهات حكومية مختلفة، فضلاً عن القطاع الخاص للوصول إلى آلية عمل تسهم في رسم السياسة التجارية وتنفيذ البرنامج الحكومي الذي أوكل لوزارة التجارة مهمة رفد الحكومة بمقترحات تسهم في أعداد صيغ جديدة لرسم السياسة التجارية».

وأكد، أن»السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي تعد أحادية الجانب، إذ انها اعتمدت على النفط كسلعة اساسية للتصدير وما يرافق ذلك من خطورة كبيرة نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط عالمياً، فضلاً عن انخفاض واضح جداً في حجم الصادرات من السلع والخدمات مما شكل ذلك عقبات بوجه التنمية الاقتصادية، لذلك سننطلق من خلال اللجنة لبيان الآثار المباشرة لتلك السياسة على القطاعات الاقتصادية بشكل عام ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة للتوجه نحو تنشيط القطاع الخاص من خلال قوانين دعم المنتج الوطني وحماية المستهلك التي لازالت لم ترى النور ويحتاج حزمة من الاجراءات الادارية والقانونية تتخذها الوزارة لتحقيق بصمة حقيقية وانجاز اخر يسجل لها في هذا التوقيت المهم».

الوكيل الإداري

يترأس اجتماع للجنة الخاصة بموضوع الحصص المشتركة بين شركات الوزارة.

بغداد - إعلام التجارة

ترأس وكيل الوزارة للشؤون الادارية ستار الجابري اجتماع لجنة ايجاد الحلول المناسبة لموضوع الحصص المشتركة بين الشركات العامة التابعة للوزارة وذلك تنفيذاً لتوجيهات وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري بهذا الجانب ..

وذكر الوكيل الجابري بأنه جرى خلال الاجتماع مناقشة موضوع الحصص المشتركة والتأكيد على أن تقوم الشركات بتقديم مقترحات لغرض الوقوف على الحلول المناسبة وبما يخدم عملها.

لافتاً بأن اللجنة كانت قد استضافت الإدارات العامة في شركات المواد الغذائية وتجارة السيارات وتجارة المواد الانشائية بالاضافة الى معاون مدير عام شركة الأسواق المركزية لمناقشة الجوانب ذات العلاقة بموضوع الحصص المشتركة.

ومن الجدير بالذكر ان اعضاء اللجنة المشكلة هم من الادارات العامة في الدوائر الادارية والمالية والقانونية والرقابة التجارية والمالية في الوزارة.

الوكيل الاقتصادي
يتفقد ميدانيا تحضيرات الدورة (٤٧)
لمعرض بغداد الدولي

بغداد - اعلام التجارة

تفقد وكيل وزارة التجارة للشؤون الاقتصادية غسان فرحان حميد الشركة العامة للمعارض العراقية لمتابعة ماتم انجازه من تحضيرات وصيانة للتهيئة للدورة(٤٧) لمعرض بغداد الدولي المزمع عقدها في الاول من تشرين الثاني لغاية العاشر منه برعاية السيد رئيس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني.

واثنى الوكيل الاقتصادي خلال زيارته على الجهود المبذولة من ادارة وملاكات الشركة لتحقيق انجاز متميز يليق بتمثيل العراق دوليا ،

موجها في الوقت ذاته على بذل المزيد من الجهد لجعل الدورة متميزة من جميع النواحي من حيث التنظيم والمشاركات وتنوعها .

من جانبه اكد مدير عام الشركة العامة للمعارض العراقية ان شركته وبكافة ملاكاتها الفنية والادارية مستنفرة بشكل تام لانجاز هذه المهمة الوطنية ولا تدخر جهدا في تحقيق ذلك خصوصا وان وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري يتابع وبشكل مباشر التحضيرات والاستعدادات لتكون الدورة هذا العام محفل دولي متميز .

محدداً أهميته من النجف الأشرف.. وزير التجارة: تطبيق «تموييني» الإلكتروني بات متاحاً من اليوم للعوائل النجفية .

بغداد- إعلام التجارة

أعلن وزير التجارة الأستاذ أثير داود الغريري إطلاق العمل ببرنامج (تموييني) ضمن مشروع اتمتة البطاقة التموينية لانجاز معاملات المواطنين المتعلقة بالشطر والنقل والاضافة وغيرها لحاملي البطاقة الوطنية الموحدة بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي.

وأكد الوزير خلال مؤتمر صحفي بحضور محافظ النجف الأشرف الدكتور ماجد الوائلي أن إنجاز عملية التحديث الإلكتروني للبطاقة التموينية تم بنسبة ٩٥٪ وان مجموع العوائل الذين تم تحديث بياناتهم في النجف الأشرف بلغ (٣٦٠٣٢)، فيما بلغ مجموع العائلات غير المحدثة(١٢٧٨٠)»، مع اكتشاف اعداد كبيرة من المسافرين والمتوفين والمكررة والتي ستوفر أموالاً طائلة لخزينة الدولة .

مؤكداً على تنفيذ توجيهات السيد رئيس مجلس الوزراء بالمضي في اتمتة البطاقة التموينية بكل محافظات البلاد واستهداف الطبقات المستفيدة من نظام التموين وتحسين مفردات البطاقة التموينية كماً ونوعاً .

وقال الغريري إنه باطلاق تنفيذ برنامج تموييني على اجهزة المحمول ودعنا الروتين الورقي والمراجعات والاخطاء السابقة في التأخير في انجاز المعاملات واتجهنا للتحول الالكتروني الذي سيسهل كل الاجراءات على المواطن بدقائق ومن اي مكان يتواجد فيه، منوهاً كذلك عن اطلاق الجباية الالكترونية عبر زين كاش لدفع اجور عمليات البطاقة التموينية.

وأضاف ان وزارته ستقدم برامج تثقيفية لتوضيح البرنامج وتسهيله للمواطنين، داعيًا العوائل غير المحدثة مراجعة المركز التمويني تجنبًا من حجب بطاقاتهم التموينية .

واشاد الوزير بدور برنامج الغذاء العالمي والفريق الفني التقني والاداري للوزارة في انجاز المشروع .

مدير عام تصنيع الحبوب يشرف ميدانياً على الحملة التسويقية وتجهيز الحبوب الى المطاحن في محافظة ديالى

اعلام - التجارة
اجرى مدير عام الشركة العامة لتصنيع الحبوب في وزارة التجارة خالد اسماعيل النداوي جولة على مواقع التسويق في محافظة ديالى للاشراف على عملية استلام الحنطة المحلية في سايلو بعقوبة بمحافظة ديالى .
واطلع النداوي خلال جولته على الحملة التسويقية واستلام محصول الحنطة من الفلاحين والمزارعين في سايلو بعقوبة والمواقع الخزنية ، واشرف على عمليات الاستلام ومعالجة توزيع الكميات المسوقة على المواقع لكثافة اعداد العجلات المحملة بكميات الحنطة المسوقة، واجراء المناقلات لاستيعاب الحبوب المستلمة، فضلاً عن متابعة صرف مستحقات الفلاحين المالية، واشار النداوي الى اجمالي الكميات المسوقة في ديالى بلغت (١١٠) الف طن حتى وقت الزيارة،
وفي ذات السياق تفقد النداوي مطحنة ديالى الحكومية للوقوف على عملية استلام الحبوب ، ومتابعة الية العمل والانتاج في المطحنة والتعامل مع خلطات الحبوب المجهزة واجراءات الفحص لبيان مدى مطابقة الحبوب والطحين المنتج للمواصفات القياسية المعتمدة، والاشراف على تجارب الخبازة الجارية على نماذج من الحبوب المستلمة.

الإنشائية تعزز ساحاتها الخزنية استعداداً لاستلام المواد الإنشائية الجديدة

اعلام / االتجارة
باشرت الشركه العامة لتجارة المواد الإنشائية التابعة لوزارة التجارة بتوفير مساحات خزنية جديدة لاستلام المواد الإنشائية
اكد ذلك مدير عام الإنشائية الاستاذ مجاهد محمد العيفان خلال جولته التفقدية الى مركز مبيعات بغداد الحرية الثالثة الدباش للاطلاع على الساحات الخزنية ومخازن المواد الإنشائية.
مبيناً استعداد مخازن الشركة لاستلام المواد الإنشائية الجديدة المزمع وصولها قريبًا الى مخازن الشركة في جميع المحافظات
هذا واكد العيفان على تعزيز تسويق المواد الإنشائية بكافة السبل المتاحة فضلاً عن تكثيف حملات الاعلان والترويج عن المواد الإنشائية

برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء
وزير التجارة يعلن اطلاق مشروع النافذة الإلكترونية الواحدة

أعلن وزير التجارة أثير داود الغريري، إطلاق مشروع النافذة الإلكترونية الواحدة لتسجيل الشركات المحلية والأجنبية في خطوة تهدف إلى تحقيق الاتمتة الكاملة والحوكمة الإلكترونية في جميع دوائر وشركات الوزارة.

وقال الوزير الغريري في كلمة له خلال احتفالية اقيمت بهذه المناسبة ، إن»الوزارة احتفت بإطلاق هذا المشروع تحت شعار (معاً لتحسين بيئة أداء الأعمال والاستثمار في العراق)».

واكد الوزير الغريري ، ان»وزارة التجارة حرصت على العمل وفق الوجهة الصحيحة تنفيذاً لما جاء بالبرنامج الحكومي في تحسين بيئة أداء الأعمال والاقتصاد وتبسيط الإجراءات والخدمات الحكومية لتجاوز معوقات العمل والبيروقراطية وفتح قنوات جديدة للانفتاح على عالم الأعمال والاقتصاد عبر التخطيط السليم والسعي الحثيث لجعل العراق بيئة آمنة للاستثمار وجاذبة للشركات الأجنبية لمواكبة التطور وبناء اقتصاد البلد».

مؤكداً في الوقت ذاته ، أن «وزارة التجارة، وضمن منهاجها الوزاري، ماضية باتجاه الحوكمة الإلكترونية والتحول الرقمي الشامل للعمل على تحسين الأداء المؤسسي ودعم التنمية المستدامة للقضاء على الحلقات الإدارية الزائدة والارتقاء بالخدمات الحكومية التي تقدمها لأعلى الدرجات وفي مختلف المجالات».

وأشار إلى، أن «مشروع النافذة الإلكترونية الواحدة لتسجيل الشركات المحلية والأجنبية هو أحد المشاريع المهمة الفعالة التي تسعى لتوفير بيئة الأعمال للجهات المستفيدة وفق آليات متطورة ومعايير دولية».

وأعرب الوزير الغريري عن «شكره وتقديره للعاملين على إنجاز في لجنة تبسيط الإجراءات في مكتب رئيس الوزراء والداعمين لهم في مركز البيانات الوطني في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ودائرة تسجيل الشركات في الوزارة وجهود البنك المركزي العراقي والدعم التقني من الخبراء الدوليين لمنظمة الاونكتاد

وزير التجارة

يترأس اجتماعاً لاعضاء الجانب العراقي في اللجنة العراقية الكورية المشتركة بدورتها التاسعة

ترأس وزير التجارة الاستاذ اثير الغريري اجتماعاً لأعضاء الجانب العراقي في اللجنة العراقية – الكورية المشتركة لدورتها التاسعة لمناقشة مسودة المحضر المشترك للوزارات والجهات القطاعية العراقية والتي يجري اعدادها خلال المباحثات مع الجانب الكوري والخاصة بتوطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية والفنية والثقافية بين البلدين .

وذكرت وزارة التجارة في بيان رسمي نقله مكتبها الاعلامي إن الاجتماع ناقش تهيئة ورقة عمل الجانب العراقي لغرض طرحها على الجانب الكوري في اجتماعات اللجنة التي يترأسها وزير التجارة .

وأكد الوزير الغريري خلال الاجتماع بممثلي الوزارات الى ضرورة الاسراع باعداد ورقة عمل وكلاً حسب اختصاصه وبطرح واقعي وعملي ووفق الخطة التي وضعت لها مع الاسراع بانجاز مشاريع الاتفاقات والشراكات وقبل موعد عقد اللجنة ، وارسالها الى وزارة التجارة ليتسنى لها توحيدها . مؤكدا في الوقت ذاته ، أن «الحكومة تعمل من خلال برنامجها الحكومي على دعم الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي والسعي لتوفير بيئة استثمارية وتأسيس شراكات حقيقية في مختلف المجالات الاقتصادية، وتطوير العلاقات ومنها كوريا وذلك للاستفادة من التجارب المتقدمة في مجالات التنمية الاقتصادية والاستثمار وعلى كافة الاصعدة .

كما وجرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول المقترحات والملاحظات التي طرحها الحضور لغرض بلورتها وادراجها ضمن ورقة الجانب العراقي .

هذا ومن الجدير بالذكر ان ورقة العمل العراقية شملت التعاون في المجال الاقتصادي والمالي ،والصناعي والزراعي والموارد المائية والاتصالات ،وتكنولوجيا المعلومات والبنى التحتية والنقل والتخطيط والاعمار ، والنقل البحري والجوي والموانيء والطيران المدني والسكك الحديدية ، الشؤون الخارجية والثقافية والعلمية والفنية والرياضية ، الرعاية الصحية والاجتماعية والبيئة ، الطاقة الكهربائية والنفط والاستثمار ، والمواضيع الاخرى المشتركة لكافة الوزارات.

ضمن خطتها التدريبية السنوية
دائرة تطوير القطاع الخاص تنظم ورشة عن التصاريح الأمنية وأمن المعلومات ومتابعة الأفراد

أعلنت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة، تنظيم ورشة عمل عن آليات عمل التصاريح الأمنية وأمن المعلومات ومتابعة الأفراد.

وقال مدير عام الدائرة أن»دائرة تطوير القطاع الخاص نظمت ورشة عمل بعنوان (التصاريح الأمنية وأمن المعلومات ومتابعة الأفراد)، على القاعة البيضاء في الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية بمشاركة موظفين الوزارة من المحافظات كافة».

وأضاف، أن»الورشة تم تنظيمها من مبدأ النهوض بواقع عمل الوحدات التابعة لقسم التصاريح الأمنية والتعريف بجهات الارتباط الأمنية وعمل التصاريح الأمنية في متابعة ورصد المخالفات المحظورة والإشراف على عملية إدخال البيانات ضمن البرنامج الامني الذي تعمل عليه الوحدات الإمنية» .

وأشار إلى، أن»الورشة جاءت تنفيذاً لمفردات الخطة التدريبية السنوية الخاصة بقسم التدريب التجاري في الدائرة التي اتبعها القسم من إقامة برامجه التدريبية على مدار السنة وتضمنت إجراءات منح التصريح الإمني ومراحل منح التصريح والحفاظ على أمن وسرية المعلومات والوثائق وتصنيفها حسب درجة الكتمان».

الادارات العامة في الرقابة التجارية وشركة المواد الغذائية
تتابع عمل مركز تحديث البطاقة التموينية الالكترونية بجانب الكرخ من بغداد.

تفقد مدير عام دائرة الرقابة التجارية والمالية في وزارة التجارة رياض مهدي الموسوي، برفقة مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية المهندسة لمى الموسوي ، مركز تحديث البطاقة التموينية الالكترونية بجانب الكرخ في العاصمة بغداد .

واشار» المدير العام انه جرى خلال الزيارة الاطلاع ومتابعة اهم الاجراءات المتخذة بخصوص عملية تحديث بيانات المواطنين .

مشيرا « الى ان هذا المشروع الحيوي سيسهم في احداث تغيير جذري لعمل البطاقة التموينية من خلال استخدام الاساليب التكنولوجية المتطورة التي بدورها ستقلل من حلقات الروتين في انجاز معاملات المواطنين المتعلقة بالبطاقة التموينية .

وفي ذات السياق اكدت «مدير عام شركة المواد الغذائية عن استنفار جهود ملاكات شركتها لغرض توفير كافة المستلزمات الضرورية لانجاح عمل هذا المشروع حيث تم توفير الاجهزة والمعدات الاساسية بالاضافة الى توفير الملاك الفني المتخصص لغرض تحديث البيانات وطبع البطاقة التموينية الالكترونية وبالتنسيق مع كافة تشكيلات الوزارة .

هذا ويذكر « ان وزارة التجارة اعلنت في وقت سابق البدء بتنفيذ مشروع اتمتة البطاقة التموينية الالكترونية لعموم محافظات البلاد صمن خطتها لتنفيذ فقرات البرنامج الحكومي للارتقاء بالخدمة المقدمة .

دائرة التخطيط والمتابعة تعقد اجتماعاً مع فريق برنامج الاغذية العالمي لتقييم عمل برنامج البطاقة التموينية الإلكترونية

تراست مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة التجارة ابتهال هاشم صابط اجتماعا موسعا مع فريق برنامج الاغذية العالمي بحضور ممثل شركة ماكنتا للدعاية والإعلان .

واوضحت « صابط ان الاجتماع يأتي ضمن سلسلة الاجتماعات الدورية التي تعقدها الدائرة مع فريق برنامج الاغذية العالمي لتقييم عمل البطاقة التموينية الإلكترونية خلال المرحلة السابقة فضلا عن معالجة الملاحظات التي تم تاشيرها اثناء العمل من قبل الدائرة .

مشيرة الى ضرورة الاستفادة من الملاحظات التي أشرت خلال عمل البطاقة التموينية الإلكترونية في محافظة النجف الاشرف ومعالجتها من قبل الفريق الفني التابع لبرنامج الاغذية العالمي وعدم تكرارها عند تنفيذ البرنامج في بقية المحافظات .

من جانبه بين الفريق التابع لبرنامج الاغذية العالمي بانه سيعمل على تلافي هذه الملاحظات مستقبلا عند تنفيذ البرنامج في بقية المحافظات والتاكيد على تقديم الدعم الكامل لدائرة التخطيط والمتابعة لانجاح هذا المشروع الحيوي والاستفادة مما تم طرحه خلال الاجتماع من قبل مدير عام دائرةالتخطيط والمتابعة.

مدير عام المعارض يلتقي وفد بعثة اليونيسف لبحث اهمية اقامة المعارض الخاصة بالاطفال ، ومشاركتهم بالدورة الدولية (٤٧) لمعرض بغداد الدولي .

التقى مدير عام الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية في وزارة التجارة المهندس عادل المسعودي ببعثة اليونيسف ، لبحث مجمل القضايا والاهتمام بإقامة معارض خاصة للاطفال ورغبتهم بالمشاركة بالدورة ٤٧ لمعرض بغداد الدولي ، وذلك على هامش زيارتهم لمهرجان الطفل الدولي الثاني الذي اقيم على ارض معرض بغداد الدولي.

وبينت مدير قسم حماية الطفولة السيدة جونيتا ابضايا خلال جولتها في اروقة معرض الطفل العراقي الدولي الثاني انه في عام ٢٠٢٢ كانت اليونيسف شريكا مهما للعراق حيث تحول تركيز البلد بشكل متزايد من الاستجابة الانسانية الى التنمية طويلة الأمد وبكونها الوكالة الاممية الوحيدة المكلفة بحماية وتعزيز حقوق الأطفال.

وأضافت واصلت اليونيسف العمل عبر القطاعات حيث حققت من خلال خبرتها وشغفها النتائج الايجابية الملموسة لاطفال وشباب العراق

وبين المسعودي خلال اللقاء ان هذا المهرجان يعد خطوة ايجابية مهمة لتنمية الطفولة كون هذه الشريحة تعتبر نواة المجتمع الذي يعتمد عليها لبناء مستقبل مشرق يرسم خارطة الاجيال القادمة.

وفي ذات السياق رحب المدير العام برغبة اليونيسف في المشاركة بالدورة ٤٧ لمعرض بغداد الدولي ومؤكداً على استعداد شركته لتقديم كافة التسهيلات لنجاح مشاركتهم لخلق افاق التعاون وعلاقات متميزة لتقديم الافضل.

دائرة تطوير القطاع الخاص
الكادر المتقدم يعقد اجتماعاً مع عميد كلية اقتصاديات الاعمال

بغداد - إعلام التجارة

أعلنت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة عن زيارة قسم الدراسات والنشر لعميد كلية اقتصاديات الاعمال أ.د نغم حسين نعمة لمناقشة عدد من المواضيع المشتركة منها توقيع مذكرة تعاون علمي مع كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين، يضم هذا التعاون في أهم بنوده موضوع التدريب والتأهيل، وتقديم الاستشارات الاقتصادية والإدارية والمالية، ورسم الخارطة الاستثمارية في الوزارة.

فضلا عن التباحث بإجراءات استكمال اصدار مجلة التجارة العراقية العلمية المحكمة والتي تعنى بالموضوعات الاقتصادية والإدارية والمالية وبعضوية نخبة من أساتذة الإدارة والاقتصاد الاكفاء داخل وخارج العراق.

التجارة
القانونية تبادر بايجاد صيغة معالجة
لمشاكل العقارات التابعة لشركات الوزارة.

بغداد - اعلام التجارة

اعلنت الدائرة القانونية في وزارة التجارة عن مبادرتها لايجاد صيغة قانونية لمعالجة مشاكل للعقارات التابعة للشركات الشقيقة في الوزارة والملغاة بموجب القانون والتي تعود لحقبة الثمانينات .

أكدت ذلك مدير عام الدائرة فرح حكمت مكي، وأضافت « تنفيذاً لتوجيهات وزير التجارة الاستاذ اثير داود الغريري بايجاد صيغة قانونية لمعالجة مشاكل الشركات الشقيقة في هذه الوزارة بخصوص العقارات التابعة للمؤسسات والمنشآت الملغاة بموجب القوانين ، تم عقد عدة اجتماعات للتوصل الى حل ودي لحل المطالبات المتقابلة لكل من شركتي تجارة الحبوب وتصنيع الحبوب .

هذا وعقدت الاجتماعات تلك بحضور معاوني المدراء العامون للشركات المعنية وعدد من موظفي الملاك المتوسط بغية تقريب وجهات النظر ووضع الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة وفقاً للقوانين النافذة ذات العلاقة بموضوع الاراضي والعقارات والاملاك.

اهداف رابطة المصارف العراقية الخاصة

١. رعاية مصالح اعضائها من خلال تحقيق المنفعة المشتركة ولجميع اعضائها.

٢. ترسيخ دور المصارف الخاصة كشريك حيوي في تنمية الاقتصاد الوطني.

٣.تمثيل المصارف الاعضاء لدى السلطة التشريعية والمتمثلة باللجنة المالية في مجلس النواب العراقي والمشاركة في سن القوانين والتشريعات التي من شأنها تطوير القطاع المصرفي والمالي وتقديم المشورات بشأن المشاريع والقوانين المتعلقة بالشؤون المالية والمصرفية.

٤. تقديم الاستشارات للسلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء ورفدها بالبحوث والدراسات المالية والاقتصادية التي من شأنها ان تحسن من بيئة العمل المصرفي.

٥. العمل مع الجهات الدولية المانحة لتسهيل تمويل المشاريع التنموية في العراق.

٦. العمل على تحديث الانظمة المصرفية وتحديثها وتعزيز قدرات العاملين في القطاع المصرفي وموظفي المصارف.

٧. نشر الثقافة المصرفية وترسيخ مفاهيم وأعراف السلوك المصرفي الصحيح وتوحيد النظم والإجراءات فضلاً عن توضيح مواثيق وأخلاقيات المهنة المصرفية.

٨. توفير الدعم اللازم للأواصر العلمية والثقافية والاجتماعية بين المصارف العاملة في العراق وكذلك مع المصارف والمنظمات والهيئات العربية والاجنبية ذات الاهداف المشابهة وتبادل المعلومات والخبرات بهدف تطوير مستجدات الصناعة المصرفية.

٩. ابراز صورة القطاع المصرفي المهمة لدى الرأي العام المحلي والخارجي من خلال تسخير الجهد الإعلامي الهادف والموضوعي الذي يمتاز بتعدد وسائله.

١٠. تطوير وتأهيل الموارد البشرية العاملة في المصارف ونشر المعرفة من خلال اقامة الدورات والندوات والمؤتمرات وورش العمل والمشاركة في كافة الفعاليات المصرفية داخل العراق وخارجة.

١١.الاهتمام بالعاملين في القطاع المصرفي من خلال اقامة الاندية غير الربحية والتجمعات الاجتماعية وتأسيس صناديق الرعاية الاجتماعية والصحية وغيرها مع الالتزام بالنظام العام والآداب.

١٢. تسوية الخلافات التي قد تنشأ بين المصارف العاملة في العراق بالطرق الودية.

١٣. اي هدف اخر تراه الرابطة مناسبا لأعمالها في المستقبل.

١٤. المساهمة والمشاركة بالحملات الانسانية ودعم عوائل الشهداء والجرحى من المتضررين من الهجمات الارهابية ومنتسبي القوات الامنية.

في حوار مع نائب المدير التنفيذي لرابطة المصارف العراقية الخاصة السيد احمد الهاشمي

لدى رابطة المصارف الخاصة العراقية استراتيجية، للسنوات الخمسة، وهي مواكبة لاستراتيجية البنك المركزي، وهي على عدة بنود منها زيادة نسبة الشمول المالي وتنويع الخدمات المصرفية، وبناء علاقات مصرفية مع بنوك عالمية، والاهتمام بالاقراض الأصغر، وتدريب الموارد البشرية

في البداية نود ان نرحب بك لتكون ضيفاً عزيزاً على قراء مجلة التجارة العراقية :

س١/نود ان نستهل حوارنا معكم بالسؤال عن المهام التي تقوم بها الرابطة؟

ج/رابطة المصارف الخاصة العراقية، مؤسسة مصرفية، لديها العديد من المهام التي تقوم بها، منها تنظيم العلاقة بين البنك المركزي العراقي والمصارف الأعضاء، بما يخدم القطاع المصرفي، والتواصل مع المؤسسة التشريعية والقضائية، حول القوانين والتعديلات، بالإضافة الى تطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي، من خلال الدورات التدريبية والورش وإقامة المؤتمرات وغيرها.

تعمل رابطة المصارف الخاصة العراقية على عقد اتفاقيات مع المؤسسات الدولية، بما يخدم القطاع المصرفي العراقي، من خلال فتح افاق جديدة للمصارف العراقية خارج البلد، مما ينعكس إيجابا على عملية التجارة الخارجية، كما ان الرابطة لديها العديد من اللجان في ملفات مهمة مثل مكافحة غسل الأموال والدفع الالكتروني والشمول المالي وغيرها التي تقوم هذه اللجان بمهام كبيرة واجتماعات دورية تهدف الى إزالة التحديات الموجودة في القطاع من خلال رفع التوصيات الى البنك المركزي والجهات ذات العلاقة.

س٢/ تقييمكم تجربة تطبيق قرار مجلس الوزراء المتضمن تفعيل الدفع الالكتروني في مؤسسات الدولة؟

ج/ خطوة مهمة جدا، في التوجه نحو الدفع الالكتروني، من اعلى مستوى في الدولة العراقية، وهو دولة رئيس مجلس الوزراء المهندس محمد شياع السوداني المحترم، فهذا القرار له إيجابيات كبيرة على الاقتصاد الوطني، مثل سحب الكتلة النقدية المكتنزة في المنازل الى الجهاز المصرفي ودخولها في الدورة الاقتصادية، مما يساهم في تمويل مشاريع استثمارية عديدة للقطاع الخاص والحكومة، بالإضافة الى تفعيل الحكومة الالكترونية عبر انجاز معاملات المواطنين من خلال المنازل مما يساهم في اختصار الوقت، وكذلك في الحد من الفساد المالي والإداري.

إذ قامت شركات الدفع الالكتروني بمبادرة كريمة، بإعفاء دوائر الدولة من الرسوم الإدارية للمعاملات التي تجري حتى بداية العام المقبل، وهذا يساهم في الإسراع بعملية تحويل مؤسسات الدولة الى الدفع الالكتروني.

يمتلك العراق بنى تحتية جيدة، وهي في مرحلة النمو المستمر، اذ يوجد حتى نهاية العام ٢٠٢٢، اكثر من ١٠,٧ الاف جهاز نقطة بيع، واكثر من ١٦ مليون بطاقة مصرفية، خصوصا ان شركات الدفع الالكتروني تقوم حاليا بزيادة هذه الاعداد بما يواكب قرار مجلس الوزراء، اذ نحتاج الى وقت لزيادة هذه النسبة، لأنه يوجد تحدي يتمثل بثقافة الشعب العراقي التي تفضل التعامل بالنقد على حساب الدفع الالكتروني، ولكن رابطة المصارف الخاصة العراقية تعمل منذ سنوات على نشر أدوات الدفع الالكتروني واستهداف الشباب لغرض تحويل المجتمع الى التعامل بالدفع الالكتروني.

يساعد الدفع الالكتروني أصحاب المتاجر في السيطرة على عمليات البيع والشراء والحصول على تقارير يومية واسبوعية وشهرية وسنوية حول أداءهم وتطويره، بالإضافة الى الأمان في عدم التعامل مع العملات الممزقة والمزورة، وكذلك وضع أمواله في الجهاز المصرفي والاستفادة من الفوائد المصرفية.

س٣/ ما هي الإجراءات المتبعة في تجاوز التحديات الخاصة بدعم التجار ورجال الاعمال؟

ج/بالنسبة للتجار ورجال الاعمال، اطلق البنك المركزي ٣ حزم إصلاحية، وكانت واضحة جدا، وهي حصولهم على الدولار بالسعر

الرسمي البالغ ١٣٢٠ دينارا، الا ان المشكلة، ان اغلب التجار ورجال الاعمال يعملون منذ سنوات في القطاع غير المنظم ولا يمتلكون شركات، مما يتطلب منهم تأسيس شركات في وزارة التجارة، وفتح اعتماد مستندي لاستيراد بضائعهم من أي دولة كانت، ولكن بعد تدقيق أسماء الجهات المستوردة والمصدرة من قبل مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.
اليوم بإمكان أي تاجر ان يفتح حساب مصرفي لشركته، وان يدخل ضمن المنصة للحصول على الدولار واستيراد بضاعته، كما ان بإمكان التاجر الذي يستورد من الصين، بعملة اليوان أيضا.
البنك المركزي قرر للتجار الصغار الذين يستوردون بضائع بقيمة اقل من ٢٠٠ الف دولار شهريا بتأسيس شركة صغيرة لدى الغرف التجارية، وبامكانهم ان يدخلون الى المنصة.
اليوم أي تاجر او رجل اعمال، بامكانه الحصول على الدولار بعد تسجيل شركته، والمصارف اليوم تقوم باستقبالهم وفتح الحسابات المصرفية ولكن بعد تقديم الأوراق الرسمية.

س٤/ ظاهرة غسل الأموال وارتباطها بازدياد عدد المصارف الاهلية من وجهة نظركم يمكن الحد من تلك الظاهرة ومحاربتها؟

البنك المركزي العراقي لديه أولوية كبيرة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن الامر غير مرتبط بالمصارف الخاصة، وانما اغلب غسل الأموال يحصل في العقارات والذهب، والمصارف لديها اقسام خاصة بمكافحة غسل الأموال ولا تستقبل الأموال التي تكون مشبوهة، وتقوم بإبلاغ الجهات المعنية.
المصارف الخاصة هي ملتزمة بالقوانين الدولية والتعليمات التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولي والبنك المركزي العراقي، ولا توجد عقوبات على المصارف الخاصة العراقية اذ تمارس أنشطتها مع القطاع المصرفي الدولي.
نحن كرابطة المصارف الخاصة، ندعم جهود الدولة العراقية في محاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لان غسل الاموال يؤثر على الاقتصاد الوطني.

س٥/ الشمول المالي حقق نجاحه في دول العالم، ما هي اجراءاتكم لاتساع رقعة تطبيقه في العراق؟

ج/ الشمول المالي هو وصول الخدمات المصرفية الى جميع المواطنين ان كانوا في المدن او الأرياف، ونحن في رابطة المصارف الخاصة العراقية نعمل على زيادة الخدمات المصرفية من خلال تنويعها واستهداف فئات اكبر، وان نسبة الشمول المالي في تزايد مستمر وهذا يعود الى قيام الناس بالتعامل مع المصارف اذ كانت في العام ٢٠١٧ ٢٢٪ بينما اليوم تجاوزت الـ٣٣٪ وهذا مؤشر جيد.
رابطة المصارف الخاصة تعمل مع البنك المركزي والدولة العراقية على زيادة الشمول المالي، من خلال برامج اطلقت مثل توطين الرواتب وتحويل المؤسسات الى الدفع الالكتروني، واطلاق قروض لجميع القطاعات الاقتصادية وغيرها.

س ٦/هي خططكم المستقبلية؟

لدى رابطة المصارف الخاصة العراقية استراتيجية، للسنوات الخمسة، وهي مواكبة لاستراتيجية البنك المركزي، وهي على عدة بنود منها زيادة نسبة الشمول المالي وتنويع الخدمات المصرفية، وبناء علاقات مصرفية مع بنوك عالمية، والاهتمام بالاقراض الأصغر، وتدريب الموارد البشرية من خلال التعاقد مع مؤسسات أوروبية وامريكية.

في نهاية اللقاء نود ان نعرب لكم عن امتنانا وشكرنا لسعة صدركم متمنين لكم النجاح والموفقية.
اعيد الترحيب بكم واوكد استعداد اتحادنا لتقديم كل ماهو ممكن من أوجه التعاون معكم لاستنهاض صناعتنا وخدمة عراقنا الحبيب شاكرين تعاونكم خدمة للصالح العام.

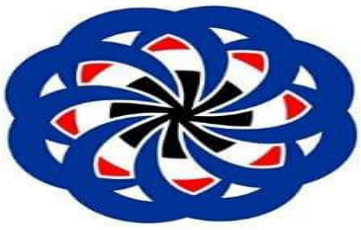

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league

نظام السلة الغذائية بين تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في العراق

د. ايهاب علي داود
دكتوراه علوم اقتصادية- دائرة الرقابة التجارية والمالية فرع كربلاء المقدسة.

برز نظام السلة الغذائية كنظام بديل لنظام البطاقة التموينية بعد موافقة مجلس الوزراء على مقترحات وزارة التجارة بشأن تجهيز سلة غذائية المبينة بموجب كتابها المرقم بالعدد (م.و/ ٤٦٩) المؤرخ في ٩ شباط ٢٠٢١، بحسب الآتي:

(١) تأمين التخصيصات المالية الخاصة بمشروع تجهيز السلة الغذائية من وزارة المالية والتي تندرج ضمن تخصيصات البطاقة التموينية المقررة في الموازنة لسنة ٢٠٢١.

(٢) قيام وزارة النفط بتقديم الدعم اللازم الى وزارة التجارة وبالتنسيق مع وزارة المالية.

(٣) تتولى الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية، احدى تشكيلات وزارة التجارة التعاقد مع احدى الشركات المتخصصة وفقا لافضل العروض المقدمة على وفق السياقات المتبعة لها.

وقد حرصت الوزارة على تطبيق مشروع السلة الغذائية وتنفيذه، وهو عبارة عن سلة غذائية من المواد التموينية الأساسية الضرورية للحياة اليومية، تغطي احتياج الأسر، مساهمة منها في التخفيف من المعاناة الإنسانية للفقراء ، ويشمل المشروع تقديم سلة غذائية، تتكون كل سلة من العدس والحمص والزيت والسكر والرز والطحين والفاصوليا ومعجون الطماطم، وهذه السلة مدعومة من وزارة النفط، وسعت الحكومة عبر وزارة التجارة ومن خلال نظام السلة الغذائية إلى توفير مفردات البطاقة التموينية إلى المواطن العراقي، فضلاً عن تحقيق توازن في أسعار المواد الغذائية، ولاسيما بعد ارتفاع الأسعار الذي تشهده الأسواق المحلية، بالتزامن مع الأزمة المالية و جائحة فيروس كورونا. ومن أهداف مشروع السلة الغذائية:

(١) رعاية الأسر الفقيرة والمحتاجة والأرامل والأيتام.
(٢) سد حاجة الأسر المحتاجة للمواد الغذائية.
(٣) مساعدة رب الأسرة على تحمل المصروفات وأعباء المعيشة .

ان ستراتيجية وزارة التخطيط للخمس السنوات القادمة لخفض الفقر في العراق الثالثة تتضمن تحسين وضع الامن الغذائي للبلد من خلال تحسين ملف السلة الغذائية من خلال زيادة المواد ضمن السلة الغذائية وتحسين نوعية المواد وانتظام توزيعها للأسر الفقيرة.

ويرى الكثير من الخبراء الاقتصاديون، بإن السلة الغذائية او الدعم الغذائي هو نظام معمول به في أغلب الدول التي يكون فيها سوء ادارة الثروة الموجودة في الدولة أو عدم وجود عدالة في توزيع الثروة تلجأ بذلك الحكومات الى وضع نظام غذائي ثابت هذا النظام من شأنه أن يعادل بين الطبقات الدنيا من المجتمع وبخاصة ذوي الدخول المتوسطة ودون المتوسطة والتي ربما لا تتمكن من مواكبة الاسعار وغلاء المعيشة لذلك فان وجود دعم غذائي لهذه الطبقات يمكنها من العيش بكرامة بدون الحاجة الى ان تكون الطبقات المسحوقة في المجتمع.

وان وجود سلة غذائية لجميع العوائل المتعففة امر ضروري في ظل غياب الانتاج، واذا قطعت السلة الغذائية او البطاقة التموينية مع تحكم المنتج وهو خارج الحدود، فان الدولة ستكون أمام ١٠ مليون فقير حسب الاحصائية الاخيرة لوزارة التخطيط والتي أشارت الى ان نسبة الفقر في العراق بلغت اكثر من ٢٥٪، وأن الإبقاء على البطاقة التموينية والسلة الغذائية وتدعيمهما خاصة للطبقات الفقيرة أمر ضروري .

اذ تشكل البطاقة التموينية جزءاً مهماً من نفقات الحكومة، وهي من السعة بمكان بحيث باتت توجه حركة أسعار المواد التموينية في السوق، فالقصور في توزيع واحدة أو أكثر من سلع البطاقة ينعكس في صورة ارتفاع دراماتيكي في أسعار تلك السلعة في السوق المحلية. فضلا عن أن توفر الغذاء في البلد بات يعتمد بشكل كبير على هذا النظام، كما إن التزام الحكومة بتوفير مفرداتها أسهم في خفض أسعار السوق لما دون المستوى العام للأسعار في البلدان المجاورة.

وبناءاً على ما تقدم يبدو جلياً الدور المحوري الذي تقوم وتضطلع به وزارة التجارة في تحقيق الأمن الغذائي والحد من الفقر في العراق، وما مشروع السلة الغذائية الا أحدى تلك الادوات التي تساهم في تحقيق ذلك، سيما بعد الاجراءات الاخيرة التي تم اتخاذها والتي تهدف الى حماية الشرائح الفقيرة وتوفير الغذاء وايصاله لهم وهي اجراءات مساندة للسلة الغذائية تتمثل في:

١- بعد موجة ارتفاع سعر الصرف الدولار مقابل الدينار العراقي والذي قارب سعره الـ ١٧٠ الف دينار للـ ١٠٠ دولار، بادر مجلس الوزراء الى رفع حجب البطاقة التموينية عن ذوي الدخول الذي يصل مستوى دخولها الى ١,٥ مليون دينار شهرياً بعد أن تم حجبهم سابقاً، ليشمل الحجب فقط من يصل مستوى دخله الى ٢ مليون دينار شهرياً، ما يعني شمول شرائح واسعة من المواطنين بالسلة الغذائية والحد من أثر سعر الصرف السلبي الذي خفض القوة الشرائية للدينار العراقي وكذلك للحد من ارتفاع اسعار السلع الغذائية.

٢- طرح كميات كبيرة من بيض المائدة ولحوم الدجاج والطحين الابيض (الصفر) والحليب بأسعار منافسة لأسعار السوق المحلية في بغداد والمحافظات وعبر منافذ مواقعها وفروعها .

٣- إن الوزارة ولأول مرة استطاعت توفير خزين جيد من مفردات السلة الغذائية للاشهر الاولى من عام ٢٠٢٣ وان مخازنها مليئة بالمواد البطاقة التموينية التي تجهز الى اكثر من ٤١ مليون مواطن عراقي في خطوة حكومية لمواجهة ارتفاع الاسعار وتحقيق الامن الغذائي بحسب ما ذكره السيد وزير التجارة أثير داود الغريري.

٤- شمول اكثر من خمس ملايين ومائة الف مواطن مشمولين بعمليات التجهيز الاصافية وان اعداد اخرى ستزيد عن المليون سيتم اضافتهم الى العوائل المشمولين بالرعاية الاجتماعية بعد الحملة التي اطلقها رئيس الوزراء لشمول العوائل الفقيرة التي ليس لها مورد مالي.

٥- اطلاق حملة رقابية واسعة لمتابعة أسعار السلع الغذائية ومكافحة الاحتكار ورفع الاسعار، من خلال الفرق الرقابية والمالية التابعة لدائرة الرقابة التجارية والمالية، بغية التدقيق بالأسعار ومتابعة عمليات الارتفاع والاسباب من وراءها والحد من المتلاعبين بالاسعار والحفاظ على أستقرار الاسعار سيما أسعار مادة الطحين.

٦- توزيع حصة اضافية من السلة الغذائية في شهر رمضان (السلة الرمضانية) وهي مكملة للحصة الشهرية المعتادة وتشمل مواد (النشا، الطحين الابيض، الشعرية وبيض المائدة).

٧- فتح مراكز تسويقية في بغداد والمحافظات والتي تقوم ببيع السلع الغذائية وبأسعار مدعومة للحد من ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية.

واقع التصديق على الوثائق التجارية في الملحقيات التجارية للاستيرادات العراقية واثارها الاقتصادية وسبل معالجتها

د. يسرى عامر عبدالكريم / مدير / دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية
محمد نعمة مكطوف / مدير
احمد عبد العال / مدير

انطلاقا من اهداف هذه الوزارة المنصوص عليها في قانون وزارة التجارة رقم (٣٧) لسنة ٢٠١١ وتحديدا ما ورد في المادة (٢- اولا) المتضمنة (رسم السياسة التجارية الداخلية والخارجية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة للدولة) كذلك المادة (٣-اولا) التي تنص على (تقديم المقترحات والتوصيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية وبما يتلائم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاستثمارية .)

وبالوقوف على الواقع الاقتصادي الذي يعيشه العراق حالياً فانه يعتبر غير جيد في كل المقاييس واذا ماتعمقنا بالتحليل نجد ان تردي الاقتصاد العراقي ليس لكونه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط بشكل شبه كامل فقط بل تكمن المشكلة الاكبر في ظل تزامن ذلك مع غياب السياسة التجارية الواضحة المعالم التي تعتبر الاساس في تحقيق التنمية الاقتصادية ، الامر الذي ادى الى الاستيراد العشوائي وبالتالي اغراق السوق العراقية بالبضائع ناهيك عن احتمالية ان تكون تلك بالبضائع رديئة النوعية وسهل ذلك عدم ضبط المنافذ الحدودية ، مما يستلزم تبني سياسة تجارية سليمة مبنية على معلومات حقيقية واسس علمية كونها حجر الزاوية للنهوض بالقطاع الزراعي والصناعي.

وهذا يتطلب استعراض الاستيرادات العراقية ومن خلال البحث والتحري لاحظنا عدم وجود قاعدة بيانات حقيقية وان وجدت فأنها غير واقعية بسبب عدم دقة وشمولية تلك البيانات ، لذا تم اللجوء الى البيانات المنشورة في مركز التجارة الدولي (itc) كذلك الطلب من ملحقياتنا التجارية العاملة في الخارج لتزويدنا ببيانات التبادل التجاري للدول في ساحة عمل كل منهم، وهنا تم تشخيص حالة قيام الملحقيات التجارية بالتصديق على الوثائق التجارية لجزء قليل من الاستيرادات اذ بلغت نسبة الوثائق التي تم التصديق عليها (١٤٪) فقط من اجمالي الاستيرادات خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بنسبة الوثائق التجارية العائدة للاستيرادات العراقية التي لم يتم التصديق عليها والبالغة (٨٦٪) ، وهذا يؤدي الى عدم القدرة على مقاطعة المعلومات والوصول الى قاعدة بيانات حقيقية تمكن من رسم سياسية تجارية واضحة المعالم تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

من هنا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على ذلك والخروج بنتائج وتوصيات تخدم الاقتصاد العراقي

١- مشكلة الدراسة : عدم قيام اغلب المستوردين بالتصديق على الوثائق التجارية (شهادة منشأ ، قائمة تجارية) والاكتفاء بدفع غرامة مالية (٧٥٠٠٠٠) سبعمائة وخمسون الف دينار فقط استناداً لقرار مجلس الوزراء المرقم (٦٣) لسنة ٢٠٢٠ ، واقتصار التصديق على (١٤٪) فقط من قيمة الاستيرادات العراقية على الرغم من اهميته كونه محطة الرقابة الاولى على دخول بضائع الى العراق .

وهنا نود الاشارة الى ان القرار اعلاه ادى الى اقتصار التصديق على التعاقدات الحكومية كونها ألزمت الجهات المتعاقدين معها بوجوب المصادقة على الوثائق التجارية في مؤسسات جمهورية العراق في الخارج كشرط أساسي للتعاقد عملا باعمام الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد ٣٠٠٧ في ٢٠١٠/٨/٢٩ والذي نص على وجوب تصديق شهادة المنشأ للبضائع المستوردة للتأكد من الرصانة القانونية للوثائق التجارية لاعتمادها لدى الجهات الرسمية داخل العراق, ورغم ذلك لدى وزارتنا مئات الدعاوى القانونية المقامة ضد بعض الشركات المتعاقدة مع القطاع الحكومي بسبب قيامها بالتلاعب بالوثائق التجارية , وتمت إحالتها إلى المحاكم المختصة لغرض اتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .

٢- هدف الدراسة : الوصول الى قيام الملحقيات التجارية بالتصديق الكامل على الوثائق التجارية من قبل جميع المستوردين لما له من دور في توفير قاعدة بيانات شاملة للاستيرادات العراقية

لأغراض تنظيمية ولتكون منطلق لرسم سياسة تجارية واضحة المعالم للبلد في ظل غياب وجود قاعدة بيانات حقيقية وان وجدت فهي غير دقيقة بسبب عدم دقة وشمولية البيانات ، مشيرين الى ان عملية التصديق على الوثائق التجارية تساهم في ضبط منشأ وجنسية البضائع وتكلفتها الحقيقية الداخلة الى العراق ولا تقل اهمية المصادقة على الوثائق التجارية عن اهمية والزامية المصادقة على الوثائق والشهادات التي تقوم القنصليات العراقية بالتصديق عليها حيث لا يمكن العمل بالوكالات والمستندات وشهادات التخرج والوثائق الدراسية المختلفة داخل العراق والموقع عليها في بلد اجنبي والمنظمة وفق القانون الا اذا ايدها القنصل العراقي, مع العرض ان هذا الاجراء متبع في العديد من دول العالم .

٣- أهمية الدراسة : تستمد الدراسة اهميتها من خلال الاتي :

-ان المصادقة على الوثائق التجارية تعطي السند القانوني للبضائع المستوردة وبعكسه تكون البضائع فاقدة للحصانة القانونية ولا يمكن الوثوق بمنشأ البضائع المستوردة والوثائق التجارية .

- تمثل عملية التصديق على الوثائق التجارية مسار رسمه القانون تنفيذاً لأحكام المواد (١) و (٣) من قانون تصديق التواقيع على المستندات والوثائق العراقية والاجنبية رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ المعدل.

- تساهم المصادقة على الوثائق التجارية في مؤسسات جمهورية العراق في الخارج بشكل كبير في الحد من حالات الغش والتلاعب والتزوير الخاصة بالبضائع المصدرة الى العراق.

- ان المصادقة على الوثائق التجارية تساهم بشكل كبير في حماية المستهلك العراقي من انتشار البضائع رديئة النوعية والتي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن العراقي.

- ان المصادقة على الوثائق التجارية تثبت ان هنالك بضاعة حقيقية وغير وهمية مصدرة الى العراق تحمل وثائق رصينة ومعتمدة بالتالي تحد من ظاهرة تهريب العملة الى خارج العراق مقابل بضائع وهمية واحيانا تقديم قوائم تجارية تحتوي على مبالغ غير حقيقية اعلى من قيمة البضاعة الحقيقي الداخلة فعلا الى العراق.

- ان المصادقة على الوثائق التجارية يحد من اعتماد مستندات بطريقة تخالف المسار الذي رسمه القانون المشار إليه سابقا وتمنع ضعاف النفوس والمتلاعبين بالوثائق التجارية من استغلال التعليمات الهيئة العامة للكمارك التي تجيز فرض مبلغ غرامة

مالية بسيطة مقدارها (٧٥٠,٠٠٠) دينار كإجراء لعدم المصادقة واعطاء الوثائق التجارية غير المصادق عليها الصفة القانونية لدخولها الى العراق, مما يؤثر بشكل سلبي على العملية الاستيرادية في ظل غياب الرقابة على شهادة المنشأ.

- مع العرض إن جميع الوثائق التجارية المصادق عليها يتم إرسالها من قبل الملحقيات التجارية إلى المنافذ الحدودية أولا بأول وفق نظام الأتمتة لغرض مطابقتها مع الوثائق المقدمة من قبل المستورد في المنفذ الحدودي مما يحد من عملية التلاعب والتزوير بالوثائق التجارية لغرض ادخال البضائع الى العراق بصورة غير شرعية.

٤- النتائج التي تم استخراجها.

أ.أظهرت نتائج تحليل البيانات الأولي ان ما نسبته (٨٧٪) من مجمل استيرادات العراق تأتي من الدول التي تعمل فيها الملحقيات التجارية موضوع البحث والموضحة نتائجه في الجدول رقم (١).

حجم استيرادات العراق من دول العالم باستثناء الدول العربية	حجم استيرادات العراق من الدول التي تعمل فيها الملحقيات التجارية باستثناء الدول العربية	النسبة المئوية٪
$ ٤٤,١٨٦,٣٠٠,٠٠٠	$ ٣٨,٢٨٧,٨٦١,٨٠٨	٨٧٪

جدول رقم(١)

ب.بلغ حجم استيرادات العراق من الدول التي تعمل فيها الملحقيات التجارية موضوع البحث ما قيمته (٣٨,٢٨٧,٨٦١,٨٠٨) ثمانية وثلاثون مليار ومائتان وسبعة وثمانون مليون وثمانمائة وواحد وستون الف وثمانمائة وثمانية دولار بينما بلغت نسبة الاستيرادات العراقية التي تم التصديق على وثائقها من قبل الملحقيات التجارية (١٤٪) منها فقط كما موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

ت	الدولة	قيمة استيرادات العراق لعام ٢٠٢١$	نسبة الاستيرادات الى ٪ المجموع الكلي	نسبة الاستيرادات العراقية التي تم التصديق عليها من قبل الملحقية التجارية لعام ٢٠٢١ ٪
١	تركيا	١١,١٢٥,٦٤٩,٨٠٨	٢٩٪	٣٪
٢	الصين	١٠,٦٨٩,٨١٣,٠٠٠	٢٨٪	٦٪
٣	إيران	٨,٩١٤,٦٠٥,٠٠٠	٢٣٪	١٢٪
٤	الهند	٢,٠٣٢,٤٢١,٠٠٠	٥٪	١٠٪
٥	ألمانيا	١,٠٥٤,٣٣٦,٠٠٠	٣٪	٤٧٪
٦	كوريا الجنوبية	٩٨٦,٤٠٤,٠٠٠	٣٪	٣٠٪
٧	أمريكا	٨٠٥,٨١٨,٠٠٠	٢٪	٨٥٪
٨	ايطاليا	٧٧٦,٤٦٥,٠٠٠	٢٪	٧٢٪
٩	بريطانيا	٤٤٣,١٥٧,٠٠٠	١٪	٩١٪
١٠	اليابان	٤٢٤,٨٦٥,٠٠٠	١٪	٩١٪
١١	البرازيل	٣٩٨,٦٠٢,٠٠٠	١٪	٤٥٪
١٢	فرنسا	٣٥٣,٠٤٥,٠٠٠	١٪	٤٠٪
١٣	روسيا	٢٨٢,٦٨١,٠٠٠	١٪	٥٪
المجموع		٣٨,٢٨٧,٨٦١,٨٠٨	١٠٠٪	١٤٪

ج. بلغ مجموع الايرادات الفعلية السنوية المتحققة من تصديق الوثائق التجارية للملحقيات التجارية موضوع البحث مبلغ وقدره (٣,٢٥٩,٢٠٠) ثلاثة ملايين ومائتان وتسعة وخمسون الف ومائتي دولار, مع العرض ان تقدير قيمة مجموع الايرادات المفروض تحقيقها فيما لو تم التصديق على الوثائق التجارية (شهادة منشأ , قائمة تجارية) لمجمل الاستيرادات العراقية الكلية لسنة ٢٠٢١ بلغ حوالي ماقيمته (٢٦,٤٦١,٢٩٤) ستة وعشرون مليون واربعمائة وواحد ستون ومائتان الف ومائتان واربعة وتسعون الف دولار , من هنا يتبين لنا ان هناك فارق زيادة بين حجم الايرادات المتحقق فعليا و حجم الايرادات المفروض تحقيقه بما يقارب مبلغ وقدره (٢٣,٢٠٢,٠٩٤) ثلاثة وعشرون مليون ومائتان واثنان الف واربعة وتسعون دولار اي ان الوزارة تخسر هذا المبلغ سنويا كايراد للخزينة العامة وكما موضح الجدول رقم (٣) .

ت	الدولة	مجموع الايرادات السنوية المتحققة لعام ٢٠٢١$	تقدير قيمة الايرادات المفروض تحقيقها لو تم التصديق على وثائق مجمل الاستيرادات العراقية لعام ٢٠٢١$	تقدير قيمة فرق الزيادة بين المتحقق فعليا والمفروض تحقيقه فعليا لعام ٢٠٢١$
١	ايران	٥٧٢,٤٠٠	٤,٦٢٤,٣٣١	٤,٠٥١,٩٣١
٢	الهند	٣٥٦,٥٠٠	٣,٦٢٤,٢٠٥	٣,٢٦٧,٧٠٥
٣	الصين	٢١٠,٣٠٠	٣,٤٤٥,٠٤٣	٣,٢٣٤,٧٤٣
٤	تركيا	٣٤٢,٤٠٠	١١,٤١٣,٣٣٣	١١,٠٧٠,٩٣٣
٥	المانيا	٣٦٦,٠٠٠	٧٧٦,٢٦٠	٤١٠,٢٦٠
٦	فرنسا	٢٠١,٢٠٠	٥٠٣,٤٤٨	٣٠٢,٢٤٨
٧	روسيا	١٤,٩٠٠	٢٩٢,٦٤٢	٢٧٧,٧٤٢
٨	كوريا الجنوبية	٧٠,٨٠٠	٢٣٧,٩٨٦	١٦٧,١٨٦
٩	ايطاليا	٢٥٦,٧٠٠	٣٥٦,٩٦٤	١٠٠,٢٦٤
١٠	امريكا	٥٠٩,٤٠٠	٦٠٢,٣٦٤	٩٢,٩٦٤
١١	البرازيل	٣٧,٧٠٠	٨٤,٠٩٣	٤٦,٣٩٣
١٢	بريطانيا	٢٢٨,٦٠٠	٢٥٠,٤٥٦	٢١,٨٥٦
١٣	اليابان	٩٢,٣٠٠	١٠١,٦٢٣	٩,٣٢٣
المجموع		٣,٢٥٩,٢٠٠	٢٦,٤٦١,٢٩٤	٢٣,٢٠٢,٠٩٤

٥. النتائج المتوقعة في حال الوصول الى هدف الدراسة المتمثل بـ (قيام الملحقيات التجارية بالتصديق الكامل على الوثائق التجارية من قبل جميع المستوردين) :

- توفير قاعدة بيانات دقيقة عن حجم الاستيرادات والهيكل السلعي كذلك الحفاظ على رصانة الاوراق التجارية المصاحبة للبضائع وامكانية اجراء تدقيق على نسبة استحصال الرسوم .

- زيادة سنوية في ايرادات الملحقيات التجارية المذكورة بما لا يقل عن (٧,٥٠٠,٠٠٠) سبعة ملايين وخمسمائة الف دولار كمرحلة اولى خلال الستة أشهر الأولى بنسبة تنفيذ (٥٠ ٪) وصولا الى ما لا يقل عن (١٥,٠٠٠,٠٠٠) خمسة عشر مليون دولار بنسبة تنفيذ (٧٥ ٪) وخلال السنة الاولى وهذا يوفر ايراد يساهم في تعزيز خزينة الدولة .

تأثير تقنيات الصيرفة الرشيقة في تحسين جودة الخدمات المصرفية

أ.د. ايسر خليل ابراهيم / الجامعة العراقية

بيئة و تصميم الخدمة المصرفية:

اعترض بيئة الخدمة المصرفية مجموعة من التغيرات التي أثرت على هيكل وطبيعة المنافسة فيها، وشكلت هذه التغيرات مراحل داخلية وخارجية تركت آثارا هامة على قطاع الخدمات المصرفية بأكمله، ومن أهم هذه العوامل تلك العوامل الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية والتقانية، وترتبط بيئة الخدمة المصرفية بالعوامل التالية:

أولا:البيئة التنافسية

من المعروف أن تزايد المنافسة يكون لصالح العملاء في النهاية ذلك أنها تتيح لهم فرصة إختيار أوسع .

وحتي يتمكن البنك من النجاح في السوق ينبغي أن يكون مدركا لما تعرضه البنوك والمؤسسات المماثلة من الخدمات والأساليب التسويقية المستخدمة. كذلك ينبغي على إدارة التسويق في البنك أن تعمل بإستمرار على تفهم العوامل التي تحكم اختيار العملاء للخدمات المصرفية والتعامل مع البنوك

ثانيا: الظروف الإقتصادية

على البنوك أن تستجيب للمتغيرات الإقتصادية التي تتسم بعدم الإستقرار مثل ارتفاع معدلات التضخم وتقلب أسعار الفائدة المستمر وكذلك أسعار الصرف وأن تزود العملاء بإحتياجاتهم من الخدمات المالية و المصرفية المناسبة للظروف الإقتصادية السائدة، وعند تحليل تأثير البيئة الإقتصادية على البنوك يجب أن تركز إهتماماتها على ناحيتين أساسيتين هما: الموقف الإقتصادي والمالي للبنك والموقف الإقتصادي أو الحالة الإقتصادية للعملاء.

ثالثا: البيئة السياسية و القانونية.

يفرض التشريع قيودا قانونية على النشاط التسويقي للبنك والأمر الذي لا شك فيه أن القيود التي تصنعها حكومات الدول المختلفة تفرض العديد من النظم الرقابة على العديد من الجوانب المتعلقة بالتجارة من النقل و التوزيع ... وغيرها.

وفيما يتعلق بالبنوك فإن التشريع يضع قوانين التي تحكم منح الإئتمان الإستهلاكي،فتح الفروع ،السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في السوق المحلي ،وغير ذلك من التشريعات و القوانين.

رابعا : البيئة الثقافية

ينبغي الأخذ في الحساب العوامل الثقافية و الإجتماعية و أثرها في كيفية إدارة البنك و التعامل مع العملاء .» و على الرغم من إقتناع البنوك بأن هناك عملاء جدد ينبغي الوصول إليهم ألا أن الكثير من البنوك تجد نفسها في حالة من التحفظ و عدم الإستجابة السريعة لكثير من مطالب العملاء غير المتعلمين أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض. وإذا كان هناك إتجاها نحو إقناع هؤلاء الذين لا يتعاملون مع البنوك بإستخدام الخدمات التي يقدمها البنك، فإن على موظفي البنك أن يبدؤوا روح الصداقة و المعاملة الجيدة لهؤلاء العملاء.»

خامسا : البيئة الديموغرافية

ينبغي على البنك كذلك أن يأخذ في الحساب عند رسم الإستراتيجيات و السياسات التسويقية الإتجاهات و التغييرات المتوقعة في الظروف الديموغرافية فيما يتعلق بمعدلات المواليد ،حجم السكان و كافة الخصائص الديموغرافية ولا شك أن دراسة هذه العوامل له دلالات تسويقية بالنسبة لنشاط البنك حيث تظهر أهمية إتجاهات العملاء نحو الإدخار و الصرف و الإقتراض في التأثير على النشاط التسويقي للبنك.

سادسا: البيئة التكنولوجية

تعتبر صناعة البنوك من أكثر الصناعات تأثيرا بالتطور التقني الذي كان له أكبر الأثر على تنوع و تعدد و ما يعرف «بالبنك المنزلي POS EFT .و كذلك S 'ATM لخدمات الصرف الآلي و تعد كل هذه التطورات التقنية ذات تأثير

هائل على أداء البنوك و تقديمها للخدمات المصرفية خلال حقبة الثمانينات التسعينات .وسوف تستمر الثورة الإلكترونية في تحسين الطرق و الأساليب التي تتمكن بها البنوك من خدمة عملاءها .

ثانيا: تصميم الخدمة المصرفية DES:

تتقيد المصارف أثناء تصميم الخدمة بمجموعة اعتبارات هامة تتعلق بكيفية تحديد ملائمة الخدمة للزبون واختيار مفهوم التصميم الذي يجب أن ينسجم مع الاحتياجات المطلوبة للزبائن وترجمة هذا المفهوم إلى مواصفات وبعد ذلك يجب أن يعطي المصرف تأكيدا خاصا على الجوانب الإضافية لجودة التصميم من خلال المراجعة الدورية للخدمة، أي أن تصميم جودة الخدمة المصرفية يتعلق بالعناصر الثلاثة التالية كما توضحها المعادلة التالية :

DES=F(STAN,CON,AUD

«حيث أن :

DES:تصميم الخدمة المصرفية

STAN:معايير الخدمة

CON:المطابقة

AUD :مراجعة الخدمة

١-معايير الخدمة STAN :

وهي التوقعات ومستويات الأداء القابلة للقياس التي تحدد جودة الاتصال بالزبون وهي تتضمن

المعايير الفنية مثل زمن الاستجابة أو المعايير السلوكية.

ويصنف Borland&Gilmor معايير جودة الخدمات المصرفية في قسمين: معايير نفسية صعبة القياس « هي الاستجابة والتعاطف والاستعداد للمساعدة والاتصال الجيد وكفاءة الموظفين والثقة والسمعة، ومعايير كمية سهلة القياس تتضمن التسهيلات المادية والحزم الخدمية وسرعة التسليم والتسهيلات الائتمانية والدعم الفني ومظهر ولباقة موظفي المصرف وتشكل احتياجات وتوقعات الزبائن أساس معايير الخدمة القابلة للقياس ويجب على المصارف إيصال معايير الخدمة المصرفية لجميع الموظفين ذوي الاتصال المباشر مع الزبون وضرورة شرح هذه المعايير عند إعطاء توجيهات للموظفين وللمحافظة على تماسك وفاعلية هذه المعايير يجب على المصارف أن تدعم وتعزز معايير خدماتها باستمرار ويمكن الاستفادة من التغذية العكسية لشكاوي الزبائن في تحسين وتطوير معايير الخدمة المصرفية، وتساعد تقانة المعلومات في الوقت الحالي في تحقيق المطابقة لمعايير خدمة الزبون، ويجب أن تتضمن معايير خدمة الزبون وصفا للخدمة المقدمة وقابليتها للتطبيق والفوائد التي تعود على الزبون الذي يتلقاها ومبادئ الخدمة التي تتضمن جودة تسليم الخدمة التي يتوقعها الزبون, وأهداف التسليم المحددة للجوانب الرئيسية للخدمة وتكاليف تسليم الخدمة وشكاوي الزبائن في حال الشعور بعدم التقاء المعايير الخدمية .

إن معايير جودة الخدمة يجب أن توضع بناءا على مستويات جميع المقاييس التي تمثل الجودة المقبولة وغير المقبولة ومن الضروري القيام بالأعمال التصحيحية عندما يوضح قياس جودة الخدمة أن النظام الخدمي يقع خارج نطاق الرقابة المصرفية، وبالرغم من أن عملية إقامة مقاييس الجودة يعد معقدا، إلا أنها تعكس التأكيد السلوكي والفني لنظم الخدمة، ففي البداية يحتاج الأمر لجهود شاملة ومكثفة لإقامة هذه المقاييس في الخدمات المصرفية، لاسيما وأنها يجب أن تتضمن عنصر التكامل لجميع الفعاليات المختلفة المؤثرة والمتأثرة بها .

إن القوانين الموضوعة لخدمة الزبائن تتجاوز الحدود الدنيا لشروط الأعمال حيث تتضمن معايير الأداء التي يهدف المصرف لتحقيقها من خلال تعامله مع الزبائن، «وبهذا الأسلوب يمكن للمصارف أن تنشر قوانين تحدد من خلالها أسلوبها في دفع حساباتها ومعالجة شكاوي الزبائن. فنجد على سبيل المثال ميثاق مصرف WESTMINSTER الوطني لممارسة الأعمال المصرفية يتضمن وعودا هامة بإخبار الزبائن خطيا بأي شروط خاصة متعلقة بالقروض ومناقشة السعر الذي يتقاضاه لقاء أي خدمات خاصة،والبحث في أي حالة لعدم الرضا عن الخدمة من خلال إجراء شكاوي رسمية .

٢-المطابقة CON

أي انجاز المواصفات وتوثيق الخدمة والالتزام بمعاييرها، حيث تشكل العمليات المصرفية إحدى تحديات تطبيق الطريقة الجديدة المقترحة لعولمة جودة الخدمات المصرفية، والمهارات التي يتمتع بها أفراد المصرف بهدف تسليم خدمات مصرفية ذات جودة ومطابقة لتصميم هذه الخدمة أي أنها تلتقي المواصفات الموضوعة لها .

ويتحقق ذلك من خلال منع ورقابة الأخطاء في المعاملات المصرفية، لذلك تلعب العمليات المصرفية دورا أساسيا في تحقيق جودة المطابقة ويجب أن يكون أفراد المصرف ذوي دراية كافية ليروا أن أعمالهم المصرفية تقود إلى جودة الخدمة في مستوى التكلفة المناسبة وتعد القيم والاتجاهات التي يتمتع بها الأفراد هامة جدا في تشجيع انجاز جودة الخدمة وتعد هذه الخطوة مهمة جدا لاكتشاف الأفراد غير المؤهلين للدخول في إستراتيجية عولمة جودة الخدمات المصرفية بحيث يتم إعادة تدريبها وتأهيلها وإعدادها لخدمة الأهداف المستقبلية لإدارة المصرف.

٣-»مراجعة الخدمة AUD :

تعد المراجعة عنصرا أساسيا في أي إستراتيجية للخدمة المصرفية بهدف تحسين جودة وعملية تسليم هذه الخدمة خصوصا على المستوى العالمي من الضروري أن تأخذ هذه المراجعة بعين الاعتبار تقييم الزبائن للخدمات المصرفية الموجودة حاليا، والاحتياجات الحالية والمستقبلية لهم والمسائل التي تواجه موظفي المصرف أثناء تسليم الخدمات المصرفية والأولويات والاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمالية السائدة في البلد الأم للمصرف، «١٥ والتطورات المهنية والإدارية والقانونية وبيئة الموارد المتوفرة.

ويجب أن تنفذ مراجعة تصميم الخدمة في نهاية كل مرحلة للتصميم بهدف معرفة النتائج الفعلية التي حققها التصميم واعتبرت المواصفة الدولية٢ - ٩٠٠٤ ISO ١٩٩١:من الواجب أن تتضمن مراجعة تصميم الخدمة ممثلين عن جميع الوظائف المؤثرة على جودة الخدمة المناسبة للمرحلة التي تم مراجعتها، ويجب أن تحدد مراجعة التصميم الأخطاء والمشكلات ونقاط الضعف في التصميم لضمان التقاء المواصفات الدولية الموضوعة في هذا المجال .

جودة الخدمات المصرفية

تعتبر قضية جودة الخدمة من القضايا الحديثة في الفكر التسويقي و التي أثارت إهتمام الباحثين و الممارسين، حيث أصبحت عنصرا حاسما في تحديد الموقف التنافسي و ما سيتبع ذلك من تحديد النصيب السوقي و الأرباح، و هناك عدة متغيرات دفعت بقضية الجودة لتحتل موقع الصدارة من بين اهتمامات المنظمات الخدمية بما فيها البنوك, الأمر الذي أدى بهذه الاخيرة إلى القيام بدراسات سوقية تطبيقية للحصول على توقعات العملاء بالإبتعاد على أبعاد او مؤشرات الجودة.

المطلب الأول: مفهوم الجودة و جودة الخدمة:

١ _تعريف الجودة: «تعرفها الجمعية الامريكية للجودة:»أنها الهيئة أو الخصائص الكلية للسلعة أو الخدمة التي تعكس قدرتها على تلبية حاجات صريحة وضمنية».

كما تعرفها المنظمة الدولية للمعايير iso :(انها الخصائص الكلية لكيان (نشاط, أو عملية, أوالسلعة, أو خدمة١ أو منظمة, أو نظام أو فرد, أو مزيج منها) التي تنعكس في قدرته على إشباع حاجات صريحة أو ضمنية»

كما تعرف على:» هي الخصائص و الصورة الكلية للمنتج التي تقوي القدرة على إشباع حاجات معينة أو ضمنية للزبون, وانها خلو للخدمة من أي عيب أثناء إنجازها و أنها نتيجة الحكم المتعلقة بتوقعات الزبون المدركة عن الخدمة و الأداء الفعلي لها».

و هناك من يرى أن الجودة هي إنتاج المنظمة لسلعة أو تقديم خدمة بمستوى عالي من الجودة المتميزة كون قادرة من خلالها على الوفاء بإحتياجات و رغبات عملائها, بالشكل الذي يتفق مع توقعاتهم, و تحقيق الرضا و السعادة لديهم, و يتم ذلك من خلال مقاييس موضوعة سلفا لإنتاج السلعة أو تقديم الخدمة, و إيجاد صفة التميز فيهما.

٢ _تعريف جودة الخدمة:

تعرف على أنها:»معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات العملاء لهذه الخدمة.»

كما تعرف أيضا بأنها :»الفجوة أو الانحراف ما بين توقعات الزبون للخدمة وإدراك الجودة بعد استهلاك الخدمة.

وهي:»قياس لمدى تطابق مستوى الجودة المقدمة مع توقعات المستفيد. فتقديم خدمة ذات جودة يعني في المحصلة النهائية أن تكون الخدمة متوافقة مع توقعات المستفيدين».

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

* تتعلق جودة الخدمة أساسا بوجود علاقة بين المزايا المحققة فعلا من استعمال الخدمة والفوائد المرجوة منها.
* تتعلق جودة الخدمة بدرجة تطابق توقعات المستهلكين مع مدى إدراكهم للخدمات المقدمة فعلا.
*ترتبط جودة الخدمة بقدرتها على إرضاء الزبون بصفة دائمة.

مفهوم جودة الخدمات المصرفية و خصائصها الرئيسية

١ _مفهوم جودة الخدمات المصرفية:

تعددت مفاهيم الجودة عند الباحثين حيث ارتكز مفهومها عند البعض على أبعاد الجودة وعند البعض الآخر على أساليب قياسها. ومن جملة المفاهيم الخاصة بتعريف جودة الخدمة المصرفية نذكر منها:

التعريف الأول:»خلو الخدمة المصرفية من أي عيب أثناء إنجازها, نتيجة الحكم المتعلق بتوقعات الزبون أو العميل المدركة عن الخدمة البنكية و الأداء الفعلي لها».

٢ _الخصائص الرئيسية لجودة الخدمة المصرفية:

تقسم الخصائص الرئيسية لجودة الخدمة المصرفية إلى النوعين التاليين:

١»-الجودة الفنية TechnicalQuality :يتطلب هذا النوع من الجودة الاعتماد على موظفي المصرف ذوي الخبرات والمعارف المتميزة بالخدمات المصرفية وإجراءاتها المتنوعة ويلاءم هذا النوع الخدمات المصرفية المعقدة مثل: خطط التقاعد والمعاشات حيث تعد المعرفة الفنية متطلبا رئيسيا واضحا.

٢ _ الجودة الوظائفية FunctionalQuality :يركز هذا النوع

على المصادفة الخدمية والكيفية التي تقدم بها الخدمة وهي تتطلب التفاعل النفسي بين المصرف وزبائنه، ويجب أن تسعى إدارة المصرف لتعزيز جودة خدماتها المصرفية من خلال تحديد الهدف الاستراتيجي لجودة الخدمة المصرفية ومتابعة احتياجات وتوقعات الزبائن، وقياس الجودة ورضا الزبون، ومن ثم القيام بإعادة تنظيم المصرف حول الزبون، وتحديد الأدوار الجديدة لمديري ومشرفي المصرف وتحقيق فوائد الإنتاجية المصرفية، وقياس وتخفيض تكاليف الخدمة المصرفية، وبناء قاعدة متينة لكسب ولاء الزبون. «

إذا فجودة الخدمة الصرفية تتمتع بخاصيتين أساسيتين من ناحية الجودة الفنية و التي تعني خبرات و مهارات موظفي المصرف و مقدمي الخدمة, و من الناحية الأخرى ألا و هي الجودة الوظائفية و هي الكيفية و الطريقة التي تقدم بها الخدمة و التي تتطلب وجود تلازم و تفاعل بين المصرف و عملائه.

فوائد جودة الخدمة المصرفية:

وتظهر الفوائد الداخلية لجودة الخدمة المصرفية من خلال علاقاتها بموظفي المصرف في تعابير زيادة الرضا ورفع الروح المعنوية، والالتزام بالأعمال المصرفية التي ينفذونها في العلاقات العمالية الجيدة

والولاء المتزايد للموظفين يساعد في تخفيض معدل دوران العمال، والتكاليف المترافقة مع نشاطات الاستقطاب والاختيار والتدريب، وهذا من شانه أن يحقق النجاح المصرفي أي إيجاد البيئة الملائمة للعمل المصرفي من خلال البحث عن الفرص الأفضل لاكتساب المهارات وتنويع الأعمال وتطبيق التحسينات، وبذلك يكون موظفو المصرف جزءا من ثقافة الخدمة المصرفية الموجهة للزبون كونهم يشاركون ويشتركون في التحسينات التي يتطلبها العمل المصرفي .

«إن جودة الخدمة الجيدة تعزز سمعة المصرف وصورته أمام جمهور المتعاملين معه، مم يعزز بدوره وضع المصرف في مواجهة المنافسة فقد يحصل موظفو المصرف على جوائز إيمانا منهم بأهمية جودة الخدمة الموثقة حيث تقود جودة الخدمة الناجحة إلى تخفيض التكاليف سواء تكاليف الأخطاء أو تكاليف التشغيل أو حتى تكاليف الإعلان والترويج إضافة إلى زيادة الإنتاجية والحصة التسويقية وربحية المصرف وتحسين أداء الأعمال المصرفية .»

العلاقة بين إدارة الجودة و الخدمة و المصرف :

إن العمليات الخدمية المصرفية تنشأ في كل أنحاء العالم ولنجاح العلاقة بين الجوانب المختلفة

للنموذج المقترح لابد من وضع إجراءات تأسيس العمليات الخدمية المصرفية العالمية والتي تتمثل في:

«أ- تحديد ما إذا كانت التسهيلات المصرفية كافية لدعم جودة الخدمات المصرفية على المستوى

العام وبشكل خاص تطبيقات تقانة المعلومات والانترنت والاتصالات إضافة إلى التقانات الرقمية والصوتية والتأكد من تزويد أفراد المصرف باللغات الأجنبية المناسبة لدعم ذلك.

ب-تحديد الأسواق المالية الخارجية المفتوحة إذ يمكن للمصارف أن تمارس أعمالها المصرفية

العالمية فيها وتقدم كافة أنواع خدماتها، لان هذه الأسواق متحررة نسبيا من القيود المالية كونها تمارس أعمالها في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية؛

ج- تحديد ما تقدمه الخدمات المصرفية من فوئد للزبائن الخارجيين لذلك لابد من الاهتمام بعملية التطوير والتحسين المستمر بجودة الخدمات المصرفية على المستوى العالمي.

د-تحديد كيفية الوصول إلى الزبائن العالميين, وتتضمن المداخل الرئيسية لهذا الأسلوب استغلال الانترنيت ووضع قوائم للزبائن والحصول على المعلومات اللازمة عن السوق المصرفي الأجنبي لمعرفة درجة جودة الخدمات التي يمكن منحها له.

إن الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية يحقق للمصارف فوائد متعددة أهمها تعزيز ولاء الزبون من خلال تحقيق رضاه، مما يؤدي إلى جذب زبائن جدد إلى جانب الزبائن الحاليين الأمر الذي يزيد من فاعلية الأعمال المصرفية العالمية، و يوفر التكاليف نتيجة الحصول على الأشياء والأعمال الصحيحة في الوقت المناسب .

ومن جهة أخرى زيادة إمكانية تقديم فوائد إضافية للخدمات المالية الناتجة عن زيادة فرص البيع، وتوحيد ودمج المصارف الشاملة والمعارف المتعلقة بالخدمات المصرفية وإدارتها وطرائق تحسين جودتها من خلال عولمتها، وتمكين الموظفين من تحديد احتياجات الزبائن وتقديم الخدمات الملائمة التي تلبي هذه الاحتياجات .

إن الجودة المتميزة للخدمات المصرفية تعزز سمعة المصرف وتخفض تكاليفه، وتعزز ولاء الزبون مما يؤدي إلى زيادة الحصة السوقية والربحية والدقة في الأعمال المصرفية.

تأثير الصيرفة الإلكترونية على جودة الخدمات المصرفية

إن ظهور عصر الخدمة الالكترونية كان نتيجة التوسع الهائل و السريع في اقتصاد المعلومات و الشبكات الالكترونية، «التي أعطت دفعا لمنظمات الأعمال عامة و البنوك على وجه الخصوص للتمركز أكثر في السوق، كما وفرت لها فرصا و قدرات تمكنهم من الوصول إلى العملاء و تقديمها لهم خدمات شخصية مفصلة على مقاساتهم و بمستويات من الجودة تتناسب و إدراكاتهم وتفوق توقعاتهم أحيانا».

مختلف أدوات قياس جودة الخدمات المصرفية على الانترنيت

لقد تطورت جودة الخدمات من التقليدية إلى الالكترونية نتيجة توجه العديد من المنظمات إلى عرض خدماتهم على مواقع في الإنترنيت، مما دفع العديد من الباحثين إلى إيجاد أدوات قياس تتماشى و هذا التطور.

أ- الجودة على الخط webqual :

«عرفه al et Barnes بأنه الاستبيان على الخط (الاستبيان الالكتروني) الذي يقدم للعملاء لتقييم جودة المواقع على شبكة الإنترنيت وفقا لتطوراته. الاستبيان ينجز من قبل العملاء (يجيب على التساؤلات في الاستبيان) و تقييم العملاء النوعي يحول إلى مقاييس كمية تعتبر مفيدة لإدارة عملية صنع القرار.

webqual يسمح بإجراء مقارنات بين بيئة التجارة الالكترونية في نفس الميدان و مع مرور الوقت، وقد تم تطبيقه في العديد من المجالات منها مواقع الجامعة على الشبكة, مواقع البيع بالمزاد العلني, موقع بيع الكتب على الشبكة.كما أنها تعتبر تتابع جزئي لتقييم جودة المعلومة و انتشارها في بيئة التجارة الالكترونية. إن وسيلة webqual أصبحت سلوك متكرر تنجز و تعدل حسب متغيرات كل ميدان في التجارة الالكترونية.

ب-E.Servqual :

عرفه (al and parasurman بأنه نموذج مفاهيمي لجودة الخدمة في محيط الجدار الالكتروني

tailingenvirenmenme-E «و هي قائمة على هيكل جودة الخدمات التقليدية خارج الخط المسماة servqual و هي مشتقة من البحوث الاستكشافية حول مجموعات التعديلو مرحلتين من مجموعة المعلومة التجريبية و التحليلية. هذا ينتج سبعة خصائص لجودة الخدمة: الكفاءة؛ الاعتمادية؛ الإنجاز السرية؛ الاستجابة؛ التعويض؛ الاتصال المباشر كل هذه الخصائص تمثل مقاييس يستعملها العملاء لتقييم الخدمات على الخط.

ج- Sequal-E:

عرفه ٢٠٠٣, al et Dawson بأنه هيكل لجودة الخدمة التي تعتبر أساس تجربة

و إدماج علاقات العملاء الالكترونية (CRM-E .(واستراتجيات HCI للتصميم الفعال وتطوير محيط

.(E-Tailingenvironments)الجدارالالكتروني

Sequal-E «يمكن أن يوفر توجيهات و إرشادات للتجارة الالكترونية فيما يتعلق بتكامل الواجهة وإنهاء الإجراءات التجارية (end-back .(و عبر مختلف نقاط التماس للعملاء مثل: الهاتف؛ الفاكس البريد الالكتروني...، ويمكن تطبيقه كوسيلة تقييمية لتوجيه مصممي web ومختصي التسويق لطريقة استخدام تتماشى مع الشروط الأساسية لإدماج توقعات العملاء لتحقيق جودة الخدمة، و قابلية الاستعمال في تصميم محيط الجدار الالكتروني.

د -E-S-Qual :

«عرفها كل من arvind, valarie, malhotra, zethaml, parasurman على أنها مشتقة لقياس جودة الخدمة المقدمة على الخط. و من المعلومات التجريبية المجمعة اكتشفت وضعيتين مختلفتين وضروريتين لقياس جودة الخدمة الالكترونية. الوضعية الأولى Qual-S-E تضم أربعة أبعاد لها ٢٢صفة و هي:الكفاءة، الوفاء، توافر النظام و الخصوصية.والوضعية الثانية Qual-RecS-E «٢٨ تكون مع العملاء الذين ليس لهم لقاء روتيني مع الموقع وتضم ثلاثة أبعاد لهم ١١ صفة و هي الاستجابة، التعويض، الاتصال.

العوامل المؤثرة على سيولة الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية واثرها على نشاط القطاع الخاص

د. جعفر بهلول جابر
الشركة العامة لتصنيع الحبوب

يهدف البحث إلى دراسة أثر العوامل الداخلية على أسعار الأسهم في قطاع المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال دراسة العوامل الداخلية، مثل مخاطر (الائتمان، السيولة، سعر الفائدة، رأس المال) ومدى تأثيرها على متوسط القيمة السوقية للسهم في البورصة العراقية للأوراق المالية, كما تناول البحث دراسة أفضل الطرق والوسائل لتقييم سلوك أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية وتحليلها مرتبط تماماً بالتعامل بتلك الأسواق والتأكيد على تزويد المستثمر بالبيانات والمعلومات اللازمة لتبني الأداة الاستثمارية المناسبة في الوقت المناسب والمكان المناسب. وقد خلص البحث الى وجود تأثير لكل من مخاطر الائتمان والسيولة وسعر الفائدة ورأس المال، أحيانا بشكل سلبي وأحيانا على أداء أسعار أسهم قطاع المصارف بسوق المال العراقي وبدرجات متباينة من عنصر إلى أخر.

شهد العالم في المدة الاخيرة تسارع نمو القطاع المالي واستند توسعه على مقومات ذاتية بعيداً عن متطلبات الاقتصاد الحقيقي , إذ تزايدت عمليات الاستثمار المالي , التي لا تتصل مباشرة بالاستثمار الحقيقي التي تنتهي في دوائر القطاع المالي في مجالات مختلفة من المضاربة والمشتقات

ترافقها كثير من الازمات المالية التي تحدث بين حين واخر.

اما فيما يخص الازمة المالية فلا يوجد لحد الان تفسير محدد للازمات المالية , إذ لا يتعدى كثيراً وصف العملية ذاتها بداءً من السلوك الجمعي او التقليدي , اي ان المستثمر يتصرف حسب ما يتوقعه الاخرين ان يتصرفوا مما يجعله مدفوع دفعاً تبعاً للسلوك الجمعي , وهذا ما يجعل تفسير سبب الازمة توقع الانخفاض الشديد في اسعار الموجودات او الاخفاق في التسديد او توقع فتور اقتصادي, وعندما يتصرف المتعاملون على هذا الاساس ينشأ نوع من الحلقة المفرغة تسمى لاحقاً ازمة, وقد اصبح معروفا ان التوقعات التي تقود الى ارتفاعاً شاهقاً هي ذات الالية التي تتنزل بها الى مستويات سحيقة .

مشكلة البحث :- تنطلق مشكلة البحث من قلة سيولة تداول الاسهم والسندات والاوراق المالية في سوق العراق للأوراق المالية وكمية عرض الاسهم واسعارها واهم الاسباب التي تؤدي الى حصول الازمة المالية وتأثيراتها على نشاط القطاع الخاص .

خطة البحث :- تمخضت خطة البحث عن المقدمة وفصلين , إذ تضمن الفصل الاول الذي جاء بعنوان الاطار المفاهيمي لأسواق العراق للأوراق المالية وتاريخ الازمات المالية وتضمن مبحثين فقد كان المبحث الاول بعنوان المسار الواقعي الازمة المالية , اما المبحث الثاني فكان بعنوان الدروس والعبر من تشابه الازمات المالية للقرن العشرين .

وجاء الفصل الثاني بعنوان سوق العراق للأوراق المالية – تأسيسه – اهم العوامل المؤثرة على ادائه , وتضمن مبحثين الاول بعنوان تأسيس سوق العراق للأوراق المالية , اما المبحث الثاني فكان بعنوان العوامل المؤثرة على سيولة الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية .

كما تضمنن البحث على التوصيات وملخص البحث باللغة العربية والانكليزية وقائمة بالمصادر.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي لأسواق الاوراق المالية وتاريخ الازمات المالية

تحدث الازمات المالية في العالم من خلال اليات عمل النظام الاقتصادي على المستويين الدولي والوطني, كنتيجة لقيام ذلك النظام على آلية حرية السوق والمبادرات الخاصة , ولهذه اللحظة لا توجد وسائل مضادة دفاعياً للحيلولة دون وقوع الازمات المالية دولياً ووطنياً مهما بلغت السياسة المالية والنقدية من قوة ورصانة المنهج والتزام القائمين عليها بالحكمة وتوخي الحذر.

ان تعاقب الفتور والانتعاش خلال الدورة الاقتصادية ترافقها التغيرات العنيفة في اسعار الفائدة والصرف والبطالة والتضخم والعجز والفائض في ميزان المدفوعات والدين الداخلي والخارجي للحكومات وتعد جميعها من جملة الحقائق النمطية في الاقتصاد المعاصر .

المبحث الاول - المسار الواقعي للازمة المالية : في الدول المتقدمة يكون القطاع المالي في تعاقب دوري إذ تبلغ مدة الدورة بحدود العشرة سنوات إذ تتصاعد الاسعار الحقيقية فوق مستوياتها الاساسية على الاقل في الست السنوات الاولى من الدورة ثم تبدء بالتراجع في الاربع سنوات التالية ولكن في المدة الاخيرة اصبحت اثار الانخفاضات تلك مدمرة كون هذا الانخفاض مقترن بتلكؤ ائتماني ومشاكل اخرى .

اولاً – خصائص النظام المالي : ان القطاع المالي اصبح مهيمناً على الاقتصاد العالمي ويمثل ثقلاً كبيراً اكثر من اي وقت , ففي الاتحاد الاوربي مثلاً وصل المؤشر الى اكثر من ٥٣٤٪ اي ما يقارب ٧٣ ترليون دولار , في حين ان الناتج المحلي الاجمالي للاتحاد الاوربي حوالي ١٤ ترليون دولار .

إذ اصبحت الموجودات المالية نسبةً الى الناتج المحلي العالمي ٣٩٥٪ في المدة الاخيرة , والمقصود بالموجودات المالية :

- الاسهم وادوات الدين .
- السندات والحجوزات الحكومية الخاصة .
- الموجودات المصرفية .

وفي الولايات المتحدة الامريكية وصلت النسبة الى اكثر من ٤٢٨٪ واليابان ٤٥٦٪ وفي بلجيكا ٧٦١٪.

ولو تم استثناء الاسهم فان الديون لوحدها مصرفية وسوقية كانت ولغاية عام ٢٠٠٦ بحدود ١٤٠ ترليون دولار في حين ان الناتج المحلي الاجمالي للعالم هو(٤٨) ترليون دولار .

ويتضح من ذلك ان القطاع المالي في نمو متسارع مستنداً على مقومات ذاتية بعيدة عن متطلبات الاقتصاد الحقيقي .

ثانيا – خطة الحكومات لمعالج الازمة المالية : من الامور المسلم بها ان الخطط المطروحة لإنقاذ المصارف من الانهيار, لا يعني ان هذه المؤسسات المستفيدة فحسب بل ان حتى المواطن البسيط يستفيد ايضاً وذلك , لو لم تستطع المصارف من توفير القروض للمواطنين وللأعمال التجارية سيعم الضرر على جميع شرائح المجتمع وفي مقدمتهم الشريحة الفقيرة منها , من جهة اخرى ان قلة السيولة لدى المصارف او عدم رغبتها في التمويل له اثار سلبية على المجتمع بشكل عام لان غالبية شرائهم من البضائع او المنازل او السيارات اغلبها تتم نتيجة لقروض ممنوحة من المصارف(وفي ما يلي بعض الاجراءات المتخذة لتفادي الازمة المالية) :

١- رفع الضمانات الحكومية على المدخرات , وهذا يعني ان الدولة تضمن تعويضاً على اي ودائع او مدخرات للمودعين في المصارف الآيلة للانهيار او المتعثرة أو الآيلة للانهيار.

٢- منح فترات سماح ضريبي لأعمال التجارة الصغيرة بهدف تنشيطها وتشجيع اصحابها .

٣- تشجيع ابحاث واستخدام الطاقة المتجددة كتلك المستخرجة من قوة الرياح وامواج البحر والطاقة الشمسية .

٤- دعم الاسر الفقيرة من خلال المساعدات المالية

٥- تقديم الدعم المعنوي لإعادة الثقة للمستثمرين في اسواق الاوراق المالية والبورصة وهذا يمثل انعكاساً ايجابياً على انتعاش السوق والاقتصاد مرة اخرى .

٦- في حالة تعافي المؤسسات المتعثرة مما يؤدي الى تحقيق الارباح مستقبلاً فان هذا سوف ينعكس على المواطن العادي , إذ سيعود دافع الضرائب وبذلك سيحصل على حصة من تلك الارباح من خلال تأمين الخدمات او الدعم المادي له .

المبحث الثاني – الدروس والعبر من تشابه الازمات المالية للقرن العشرين : مر الاقتصاد العالمي خلال القرن الماضي وبداية هذا الالفية الثانية بالعديد من الازمات الاقتصادية التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي تاركةً اثار مدمرة لم يتشاف الاقتصاد منها الا بعد فترة من الزمن, وسف نكتفي بذكر اربعة من هذه الازمات لأهميتها ونترك باقي الازمات للقارئ إذ نكتفي بذكرها فقط :

الازمة الاسيوية عام ١٩٩٧ , ازمة روسيا عام ١٩٩٨ , ازمة دوت كوم عام ٢٠٠٠ , الازمة المالية في الارجنتين عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ .

١- ازمة الثلاثينيات (الكساد الكبير)- حدثت ازمة الثلاثينيات ما بين عامي ١٩٢٨ و ١٩٣٣ بعد توسع استثنائي بالقروض الى القطاع الخاص التي وصلت عام ١٩٢٩ الى نسبة ٢٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي الامريكي , إذ ازداد عرض النقد المؤثر بوتيرة متسارعة بعد ذلك حدث تقلص مفاجئ في السيولة بسبب الفشل في تسديد القروض تسبب في عسر ائتماني شديد وقد تسببت الازمة في اختفاء نصف المصارف الامريكية.

ومن بوادر هذه الازمة ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الاسهم (داو جونز Dow Jones) بنسبة ٦٠٠٪ بين عام

١٩٢١ و ١٩٢٩ ثم بدأ النزول في الربع الاخير من عام ١٩٢٩ وبالتحديد يوم الخميس ٢٤/تشرين الاول من العام وطلق عليه بـ (الخميس الاسود) إذ فقد داو جونز ٨٩٪ من قيمته , وظلت اثار الازمة مستمرة على الاقتصاد الامريكي حتى الحرب العالمية الثانية( ).

ومن اهم نتائجها هيمنت النظرية الكنزية في السياسة الاقتصادية على الغرب حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي .

٢- ازمة اسعار النفط والغذاء عام ١٩٧٣- ١٩٧٤: استخدمت الدول العربية النفط كسلاح في الحرب مع اسرائيل عام ١٩٧٣ (حرب تشرين) , إذ تم تقليص انتاج النفط , مما تسبب في ارتفاع أسعاره وقد اطلق عليه حين ذاك بـ(الصدمة النفطية) ارتفعت على اثره اسعار المواد الغذائية وتدهور سوق الاسهم في الولايات المتحدة الامريكية فضلا عن تأثيره على جميع اسواق الاسهم الرئيسية في العالم وعلى سبيل المثال لقد فقد مؤشر داو جونز ٤٥٪ من قيمته .

هنا اصبحت الامور اكثر وضوحاً بأن النفط العربي لا يمثل للولايات المتحدة وحليفاتها مجرد سلعة تجارية فحسب بل يرتبط باعتبارات استراتيجية وبدأت على الفور بالتخطيط للسيطرة على منابع النفط واستخدام النفط كسلاح ضاغط على الدول المنافسة للولايات المتحدة الامريكية كالصين مثلاً وقد توجت هذه الاستراتيجية باحتلال العراق عام ٢٠٠٣.

ومن اهم نتائج تلك الازمة استمرار تأثير تلك الازمة على الاقتصاد الامريكي ولم يتعاف منها حتى عام ١٩٩٣ بينما كان اول المتعافين من الازمة هي المانيا عام ١٩٨٥ تلتها المملكة المتحدة عام ١٩٧٨

٣- ازمة عام ١٩٨٧ – كانت درجات التفاؤل عالية من عام ١٩٨٢ لغاية ١٩٨٧ إذ وصلت اسعار الاسهم الى ارقام قياسية والسيولة عالية , وقد حدث الانهيار في ١٩/تشرين الاول عام ١٩٨٧ واطلق عليه بـ(الاثنين الاسود) عندما انخفض مؤشر داو جونز بنسبة ٢٢,٦٪ في يوم واحد تلاه اتساع الانهيار في البورصات العالمية حتى وصلت بورصة هونك كونك اعلى نسبة انخفاض وصل الى ٤٥,٨٪ .

وهنا دلت الازمة على ترابط الاسواق المالية وتوقعات اوساط الاعمال على المستوى العالمي , وان تغيير السياسة الاقتصادية في بلد ما يؤثر على الاسواق حول العالم من خلال الترابط المالي .

٤- ازمة الرهن العقاري عام ٢٠٠٨ – شهد الاقتصاد العالمي عام ٢٠٠٨ ازمة مالية كبرى عُدت الأسوء والاخطر منذ زمن ازمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ , هزت الاقتصاد الامريكي الذي يعد الاكبر في العالم , وامتدت تأثيراتها الى اقتصاديات دول العالم التي ترتبط بشكل مباشر او غير مباشر مع الاقتصاد الامريكي , بدأت الازمة نتيجة لتوافر فوائض مالية كبيرة لدى المؤسسات المالية , واحتارت هذه المؤسسات على كيفية تصريف تلك الفوائض وقد لجأت الى توسيع شبكة الاقراض المالي الخاص في القطاع العقاري دون الاستناد الى الجدارة الائتمانية السليمة معتمدة على قيمة العقار المؤمن عليه كضمان ومع ارتفاع اسعار الفائدة فقد توقف ١٠ مليون امريكي عن سداد الاقساط المترتبة بذمتهم مما دعى البنوك باتخاذ الاجراءات لاستعادة المساكن من مشتريها ونتيجة لذلك انخفضت اسعار المنازل بشكل كبير مما تسبب في نقص السيولة على مستوى الجهاز المصرفي , وهذه هي البداية الحقيقية للازمة , إذ قامت الشركات المالية ببيع القروض على شكل سندات دين افراد ومؤسسات داخل الولايات المتحدة وخارجها التي استخدمت كضمان للحصول على قروض اخرى وهكذا تكررت العملية , والنتيجة استفحلت الازمة عندما عجز المدينون من الافراد والمؤسسات على السداد .

اما فيما يخص باقي الازمات التي مرت على العالم خلال القرن الماضي التي يمكن اخذ العبرة منها وتجنب تكرارها فهي : الازمة الاسيوية عام ١٩٩٧ , ازمة روسيا عام ١٩٩٨ , ازمة دوت كوم عام ٢٠٠٠ , الازمة المالية في الارجنتين عام

الأمن المائي والغذائي في العراق (التحديات والإمكانات والحلول)

اعداد: احلام شاكر عزيز
مدير قسم شؤون المواطنين/ مكتب الوزير

العراق من الدول التي وهبها الله عز وجل خصوصية فريدة من حيث الموقع المميز وخصوبة تربته وارثه الحضاري العظيم وتاريخه الديني وانهاره الممتدة على طول مساحته، وكل هذا الإرث لم يحظى على طول الزمن بمن يرسم له سياسات وأيدولوجيات من شأنها الحفاظ على هذه النعم بل وديمومتها وتطويرها حيث تعاقب على حكم هذا البلد حكومات لم تهتم ولم تدرك وتتفادى مشاكل تظهر متعاقبة تشمل العالم كله واهم هذه المشاكل هو قلة المياه الصالحة للشرب وانتشار الجفاف في مساحات كبيرة من العالم وظهور مشكلة التصحر.
كان العراق في القرن الماضي منتجاً ومصدراً لمحاصيل متنوعة أهمها الحنطة والشعير والرز والبقوليات والقطن حيث كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا من الدول المستوردة لهذه المواد من العراق وذلك بسبب وفرة مياهه ونوع تربته.

وقد شهد العراق في سبعينيات القرن الماضي تطوراً ملحوظاً شمل الصناعة والبناء والعمران وانشاء المدارس والمجسرات وأصبح اقتصاد العراق نتيجة تصدير النفط من الدول الغنية وبلغ الفائض النقدي في عام ١٩٧٩ خمسة وثلاثون مليار دولار.

لم يشمل هذا التطور الملحوظ في حينه مجال الزراعة ولم يدخل موضوع الاهتمام بمصادر المياه وديمومة الامن المائي ضمن خطط الحكومات المتعاقبة رغم حدوث مؤشرات واضحة حيث مر العراق بتجربة مؤلمة وهي انخفاض منسوب مياه نهر الفرات في سبعينيات القرن الماضي، وتأثرت المحافظات الواقعة على خط هذا النهر منها محافظة الانبار والفرات الأوسط وقد تناولت السينما العراقية في حينها هذا الموضوع من خلال الفلم السينمائي (الظامئون).

وتدهور الحال عندما بدأت دولة تركيا بأنشاء سد انيبال وإقامة أكثر من ١٢٠ مشروعا مائياً على حوضي دجلة والفرات، وكان لتدهور الامن المائي والزراعي في نهاية القرن الماضي أسباب نذكر منها:

١. قيام الحرب العراقية الإيرانية التي أدخلت البلد في دوامة الحرب واستنزفت طاقاته وثرواته وبالتالي اهمال الاهتمام بالثروة المائية والزراعة.

٢. انخراط اغلب مواليد الرجال في الخدمة العسكرية وخدمة الاحتياط وشمل هذا بقوة مناطق القرى والارياف مما أثر بشكل ملحوظ على الايدي العاملة الزراعية، إضافة الى حصول العسكري على مميزات منها قطع الأراضي والسيارات التي حولت وجهة الكثير من الاهتمام بالأرض الى الهجرة والسكن في المدينة.

٣. تجفيف الاهوار بشكل متعمد وعدم الاستفادة من المياه الداخلة للعراق وذهابها الى شط العرب دون إقامة أي مشروع اروائي او مسطحات مائية.

٤. الاستمرار بإقامة السدود والمشاريع الأروائية في الدول المجاورة التي اثرت وبشكل مباشر على انخفاض منسوب نهري دجلة والفرات.
كل ذلك كان من شأنه التأثير وبشكل واضح على ما يلي:
أ- الحد من زراعة الحنطة والشعير والشلب

ب- الحد من زراعة الخضروات والاعلاف الخضراء
ج- الحد من تربية الدواجن
ء- تأثر الثروة السمكية وغلاء أسعارها.
ه - تأثر تربية الابقار والجاموس والاغنام بانخفاض مستوى المياه وعدم وجود مسطحات خضراء تكفي لإدامة هذه الثروة.
و- تأثر المناخ بشكل مباشر وارتفاع درجات الحرارة نتيجة قلة المسطحات المائية والزراعة وكذلك تأثر بعض الصناعات نتيجة قلة زراعة القصب والبردي والقطن.
ي-هجرة اهل الريف الى المدينة حيث أصبحت هذه الشريحة مستهلكة بدلا من ان تكون منتجة ولغرض تقليل الخسائر المادية من جراء انخفاض مناسيب المياه يستوجب ذلك الاهتمام بالكوادر الزراعية من كليات الزراعة ومديريات الزراعة والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية كذلك جمعيات مربي الدواجن والاسماك والاغنام والجاموس.
بات العراق والحال هذهِ مستورداً من الدرجة الأولى وأصبح سوقا تدر المليارات على دول الجوار وتحديدا إيران وتركيا.
كل هذا التدهور في النظام الأروائي في العراق كان يمكن تجنبه لو اتخذت الحكومات المتلاحقة على العراق بعض التدابير نذكر منها :
- بناء السدود
- استخدام الطرق الحديثة في الري

- عدم السماح ببناء المشاريع السكنية الواسعة في الأراضي الزراعية وإعطاء أهمية ودعم لتنشيط العمل على اكتشاف المياه الجوفية والابار التي من الممكن ان تسد جزءاً من شحة المياه وانحسارها في مناطق عديدة من خارطة العراق ونكشف هنا عن إحصائية صادمة تعد مؤشراً واضحاً للتصحر في العراق حيث بلغت الأراضي المتصحرة لغاية عام ٢٠٢٢ (٢٧ مليون دونم) وهناك مساحات مهددة بالتصحر تقدر بـ٩٤ مليون دونم وذلك استناداً الى تقرير ديوان الرقابة المالية الصادر في ٢٠٢٢/٦/١٢ .

وكل محاولات الحد من التصحر باتت فاشلة ويجري سنوياً استبعاد الاف الدونمات من الخطة الزراعية مما يعد فشلا كبيراً لإنجازات وزارة الزراعة.

ومن الجدير بالذكر ان نبين في مقالنا هذا ان العراق يقع ضمن المجموعة الثانية للدول العربية المتصحرة والتي تبلغ نسبة التصحر بها من ١٠-٥٠٪ ويشاركها المجموعة السودان وسوريا وتونس ويتصدر العراق المجموعة بنسبة تصحر ٥٤٪ حيث انخفض مستوى منسوب مياه دجلة والفرات بنسبة كبيرة وجفت بعض البحيرات مثل بحيرة ساوة .
ومع بدأ فصل الصيف لعام ٢٠٢٣ وتجدد ظهور مشكلة التصحر أصبح من الضروري والواجب اتخاذ خطوات فاعلة ومؤثرة للحد من خطر يهدد الامن المائي في العراق نذكر أهمها:

١. انشاء منظومة كاملة للسدود تبدأ من إقليم كوردستان مروراً بالمحاور الوسطى والجنوبية للعراق.

٢. التنقيب عن المياه الجوفية والابار الارتوازية والتي تتوزع على المحاور التالية
أ. المنطقة الجبلية وتكون مياهها غزيرة وجيدة
ب. المنطقة المتموجة وتتمثل في أربيل والتون كوبري وبدرة وجصان وتكون مياهها جيدة الى متوسطة .
ج . حوض ما بين النهرين وتتمثل في سنجار وهي متوسطة الغزارة
ء- حوض ما بين النهرين للمناطق الغربية والوسطى وتتمثل في حوض الحماد وبحر النجف.
ه- وأخيرا حوض ما بين النهرين الجنوبي ويتمثل في سفوان والزبير .

٣. إيجاد سبل عاجلة وسريعة للتباحث مع دول الجوار وخاصة دولة تركيا كونها الدولة المعنية بأطلاق المياه والتحكم بها حيث تشكل نسبة المياه الداخلة للعراق من دول الجوار بنسبة ٧٠٪ من دولة تركيا والمتبقي بنسبة ٣٠٪ من الجارة ايران.

٤. نشر وعي وثقافة تحسين طرق الري لدى المزارع العراقي واستعمال الطرق الحديثة مثل التنقيط والرش الخفيف الذي يحد من هدر المياه.

ووضع تعليمات وقوانين من شأنها عدم تبذير المياه مثل استغلال الماء الصافي الحلو في غسل السيارات والشوارع والحد من ظاهرة البناء في الأراضي الزراعية والتوجه الى البناء العمودي الذي أصبح الحل الوحيد لاستيعاب تزايد السكان بشكل ملحوظ.

ان اتخاذ تدابير عاجلة وحازمة قد تنقذ العراق من كارثة بيئية من شأنها شل الحركة وايقاف الحياة وقد يكون البديل الوحيد حينها هو النفط مقابل المياه

حكومة تصريف الأعمال
(مفهومها-أساسها القانوني-والرقابة على قراراتها)

كريم حمود فحل / الدائرة القانونية

من المسلمات أنه إذا ما تم حل البرلمان تتحول الحكومة الى حكومة تصريف أعمال، إلى حين انتخاب مجلس نواب جديد وتشكيل حكومة جديدة وفقاً للآلية التي يحددها الدستور، والأمر ذاته ينطبق إذا ما تم سحب الثقة من مجلس الوزراء بأكمله أو من رئيس مجلس الوزراء، فهنا أيضاً تُعد الحكومة مستقيلة وتواصل تصريف الأمور اليومية الى حين تشكيل الحكومة الجديدة وإن الغاية من تحول الحكومة الى حكومة تصريف اعمال تأمين استمرارية الدولة، إذ من غير المنطقي ان تتوقف حياة الدولة إذا ما تم حل البرلمان أو سحبت الثقة من الحكومة.

المحور الأول: مفهوم حكومة تصريف الأعمال

لا ريب ان مصطلح (حكومة تصريف الأعمال) يُعد من المصطلحات المبهمة التي لم يتفق الفقهاء على تعريف جامع مانع لها، لذا ذهب البعض في تعريفها على أنها (حكومة انتقالية غير سياسية لتصريف الأمور الشكلية والإدارية في الفترة بين استقالة وزارة مسؤولة وتشكيل وزارة تخلفها) (١)، في حين ذهب البعض الآخر في تعريفه لحكومة تصريف الأعمال على أنها (حكومة متحولة من حكومة عادية بكامل الصلاحية الى حكومة محدودة الصلاحيات في حدود تأمين استمرارية العمل الحكومي في حدوده الإدارية وذلك بسبب ممارسة دستورية طبيعية ناجمة عن واقع سياسي جديد) ، فيما عرفها المعجم الدستوري الفرنسي على أنها (النظام الذي يطبق على الحكومات المستقيلة كافة لكونها لا تتمتع بكامل السلطة إلا أن يكون هنالك مقابل ذلك تحريك تبعيتها السياسية ضمن الشروط المحددة بالدستور) .

ولم يُحدد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ معنى ونطاق الأعمال اليومية لحكومة تصريف الأعمال، إلا أن المشرع حددت المقصود بتصريف الأمور اليومية بموجب المادة (٤٢/ثانيا) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٩ المعدل التي جاء فيها (يُقصد بتصريف الأمور اليومية اتخاذ القرارات والإجراءات غير القابلة للتأجيل التي من شأنها استمرار عمل مؤسسات الدولة والمرافق العامة بانتظام واطراد، ولا يدخل من ضمنها مثلاً اقتراح مشروعات القوانين أو عقد القروض أو التعيين في المناصب العليا في الدولة أو الإعفاء منها أو إعادة هيكلة الوزارات والدوائر).

وتتوقف حكومة تصريف الأعمال عن تطبيق منهجها الوزاري الذي تبنته عند تشكيلها في الأمور التي لم تبدأ بها أو التي تؤثر على عمل الحكومة اللاحقة، كما يجب عليها الامتناع عن اتخاذ أي قرارات من شأنها التأثير على الحكومة الجديدة من القيام بمهامها .

ومن الممكن أن تنشأ حكومة تصريف الأعمال في النظام البرلماني، ولعل السبب في ذلك يكمن في عدة مواضع ومنها:

١-أن يتبنى النظام البرلماني لمبدأ الفصل بين السلطات بشكل مرن وإيجاد تأثير مُتبادل بين السلطات، فالسلطة التشريعية لها أن تسحب الثقة من الحكومة (السلطة التنفيذية)، وللحكومة في المقابل أن تطلب حل البرلمان، فهذا التأثير المتبادل قد ينتهي بسحب الثقة من الحكومة ومن ثُم وجوب استقالتها وصيرورتها حكومة تصريف أعمال لحين اختيار الحكومة تخلفها .

٢-كثرة الأزمات الوزارية والسياسية التي قد تكتنف النظام البرلماني فهو نظام في الغالب مُشكل من عدة أحزاب

متعارضة ومختلفة في وجهات النظر السياسية مما يجعل الحصول على أغلبية برلمانية أمراً صعباً، والاستقرار على رئيس وزراء أمراً عسيراً، فالحكومة تعصف بها الأهواء السياسية للأحزاب مما يؤدي الى عدم الاستقرار الوزاري، وكثرة استقالة الوزارات وتشكيل وزارات جديدة، والحياة لابد أن تسير في الدولة على الرغم من هذه الاختلافات والأزمات السياسية فكان الحل هو فكرة تصريف الأعمال الجارية التي تقع على عاتق الحكومة السلف لحين تشكيل الحكومة الجديدة.

٣-إن اختيار الحكومة من قبل الأغلبية البرلمانية غير محققة دائماً بشكل يسير، وقد تتغير من وقت لآخر بسبب التحالفات والائتلافات البرلمانية، فإذا دعت الحاجة الى تشكيل حكومة جديدة فلن تكون بالسرعة الكافية لتسلم زمام الأمور من الحكومة السلف بشكل مباشر مما يدعو الأخيرة للبقاء في قمة الهرم الإداري لمباشرة الأمور اليومية المستعجلة، وهذا قد يؤدي الى نشؤ حكومة تصريف الأعمال .

المحور الثاني-الأساس القانوني لحكومة تصريف الأعمال:

يُراد بالأساس القانوني لحكومة تصريف الأعمال هو مجموعة النصوص القانونية التي نظمت الوضع القانوني لها، حيث أن النصوص الواردة في الدستور هي الحاكمة لحكومة تصريف الأعمال، وقد أورد الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ وفي موضعين منه نصوص للحالة المتقدمة وكما يلي:-

١-الأساس القانوني الأول لحكومة تصريف الأعمال الوارد في المادة (٦١/ثامنا/د) من الدستور، والتي نظمت موضوع سحب الثقة من مجلس الوزراء، وألزمت هذه المادة مجلس الوزراء في الاستمرار في مناصبهم لتصريف الأمور اليومية لمدة لا تزيد عن ٣٠ يوماً، الى حين تأليف حكومة جديدة .

٢-الأساس الثاني لحكومة تصريف الأعمال في المادة (٦٤/ ثانيا) والتي نظمت موضوع حل مجلس النواب بأنه (ثانياً- يدعو رئيس الجمهورية عند حل مجلس النواب الى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها ستون يوماً من تاريخ الحل ويُعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مُستقيلاً ويواصل تصريف الأمور اليومية) فالنص الدستوري ألزم مجلس الوزراء بتصريف الأمور اليومية .

هذا وإن جميع أعمال الحكومة ذات الطابع الدستوري تخرج غالباً من نطاق الأعمال الجارية أو العادية ولا تتطلبها حالات الاستعجال والظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة، فهذه الأعمال تأخذ طابعاً سياسياً يخرج عن صلاحية حكومة ترصيف الأعمال، والسبب في منع هذه المسائل عن الحكومة

لكونها تتطلب رقابة برلمانية واقتصارها في بعض الدول على ممارسة التوقيع المجاور بجانب رئيس الدولة.

المحور الثالث-الرقابة القضائية على قرارات حكومة تصريف الأعمال:

لا ريب إن للقضاء دور مهم في الرقابة على قرارات حكومة تصريف الأعمال، إذ يُعد القضاء من أهم ضمانات سيادة الدستور والقانون، اذ ينبغي على السلطة التنفيذية (الحكومة) أن تتقيد بأحكام الدستور والقانون عند إصدارها للأنظمة والتعليمات (اللوائح) أو القرارات أثناء مدة تصريف الأعمال، وبناءً علىما تقدم سنبين الرقابة القضائية في نقطتين وعلى النحو الآتي :

١-الرقابة الدستورية: يغدو مبدأ الشرعية الدستورية عديم الفائدة وليس بذي قيمة ما لم يتقرر جزاءً على مخالفة سلطات الدولة المختلفة للقانون بما فيها السلطة التنفيذية، وتعد الرقابة على دستورية القوانين تأكيداً لمبدأ سيادة الدستور وعلوه على القوانين الأخرى في الدولة، وضماناً أكيداً لحماية الحقوق والحريات الفردية (٨)، ويتمثل القضاء الدستوري في العراق بالمحكمة الاتحادية العليا التي تم إنشائها بعد تغيير النظام السياسي في العراق وصدور قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ الذي نص على انشائها في المادة (٤٤) منه وصدر بعد ذلك قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥، ثم جاء بعد ذلك دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ وأكد على وجود هذه المحكمة في المادة (٩٢/ثانيا) منه وتُمارس المحكمة الاتحادية العليا رقابة على الحكومة عن طريق الرقابة على الأنظمة والتعليمات الصادرة منها استناداً لأحكام المادة (٩٣) من الدستور الذي شملها بهذا النوع من الرقابة والتي نصت على أن:)تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: أولا-الرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة... ثالثا-الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية...) وكذلك نص المادة (٤/ثانيا) من قانون المحكمة الاتحادية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والتي نصت على أن: (تتولى المحكمة الاتحادية العليا المهام التالية: الفصل في المنازعات المتعلقة بشرعية القوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة من أية جهة تملك حق إصدارها...) واستناداً الى تلك النصوص إلى تلك الدستورية والقانونية تستطيع المحكمة الاتحادية العليا أن تنظر في الطعون المقدمة من الجهات التي حددها الدستور والقانون للبت في مدى دستورية القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر والقرارات الصادرة من الحكومة أثناء فترة تصريف الأعمال، ومن الناحية التطبيقية لم نجد قرارات صدرت عن المحكمة الاتحادية العليا بهذا الخصوص باستثناء قرارها المرقم (٣٨/اتحادية/٢٠١٠) في ٢٠١٠/٤/١٤ بشأن طلب بيان رأي تقدم به نائب رئيس الجمهورية (ط،هـ) في الوضع القانوني للحكومة من ناحية هل هي حكومة تصريف أعمال أم حكومة بكامل صلاحياتها وإذا كانت حكومة تصريف أعمال ما هي المهام التي تقوم بها خلال هذه الفترة وتاريخ اعتبارها كذلك على وفق الدستور النافذ وقد جاء في حيثيات الحكم (..وجد إن المحكمة عندما فسرت نص المادة (٥٦) من الدستور النافذ وحددت يوم ٢٠١٠/٣/١٥ موعداً لانتهاء الدورة البرلمانية... إن المحكمة اصدرته بناءً على اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/ثانيا) من الدستور...ولدى عطف النظر على الطلب الوارد في الكتاب آنفاً وجد أنه يتضمن بيان الرأي في الوضع القانوني للحكومة الحالية...وتجد المحكمة الاتحادية العليا من تدقيق الطلب أنه لم ينصب على طلب تفسير مادة معينة من مواد الدستور لتكون موضوع دراسة وتدقيق المحكمة الاتحادية العليا وتقديم التفسير المطلوب على وفق اختصاصها المنصوص عليه في المادة (٩٣/ثانيا) من الدستور) .

٢-رقابة القضاء الإداري: يباشر القضاء الإداري الرقابة على قرارات حكومة تصريف الأعمال عن طريق البحث في مشروعية القرار الإداري إذا ما شابه أحد العيوب التي قد تصيب عناصر القرار الإداري والتي تتمثل بـ)الاختصاص، الشكل، السبب، المحل، الغاية) ولا ريب إن الفرق بين الحكومة كاملة الصلاحيات وبين حكومة تصريف الأعمال هو أن الأخيرة تتقلص صلاحياتها في حدود تصريف الأعمال العادية اليومية، ومن هنا يأتي دور الرقابة القضائية والتي تتولى فحص القرارات الصادرة من تلك الحكومة للتأكد من عدم تجاوزها حدود تلك الصالحيات (١٠)، أي أن

رقابة القضاء الإداري هنا تنصب بالدرجة الأساس على (ركن الاختصاص) في إصدار القرار الإداري، ويتمثل القضاء الإداري في العراق بمحكمة القضاء الإداري التي تتولى النظر في القرارات الصادرة عن الحكومة ابتداءً والمحكمة الإدارية العليا والتي تتولى نظر الطعون بالقرارات والأحكام الصادرة عن محكمة القضاء الإداري استناداً للتعديل الخامس لقانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل ومن الناحية التطبيقية صدرت عن تلك المحاكم بعض القرارات التي بحثت في مشروعية القرارات التي صدرت عن حكومة تصريف الأعمال ولعل أهمها فحص مشروعية الأوامر الديوانية التي صدرت عن مجلس الوزراء خلال فترة تصريف الأعمال ومنها قرار محكمة القضاء الإداري المرقم (٢٠١٨/٢٣٩٩) في ٢٠١٨/١٠/١٥ والذي جاء فيه (...في شأن الإجراءات الخاصة بالأمر الديواني المرقم (٢٨٦) في ٢٠١٨/٨/٣٠... ولوجود أسباب جدية تستدعي النظر بطلب المدعي ولعدم إمكانية تدارك الأضرار الناجمة عن تنفيذ القرار المطعون فيه كون المدعي مسؤول عن عدد من الأجهزة الأمنية التي يؤدي ترك المسؤولية فيها إلى عدم استقرار هذه الأجهزة في ظل الظروف الأمنية والتهديدات الإرهابية بما يؤدي إلى تحقيق أضرار مستقبلية على أمن البلد يتعذر تداركها مستقبلاً واستناداً إلى أحكام المواد (١٥١ – ١٥٢ – ١٥٣) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل قررت المحكمة وبالاتفاق إيقاف تنفيذ الأمر الديواني رقم (٢٨٦) في ٢٠١٨/٨/٣٠ لحين حسم الدعوى...قراراً قابلاً للتظلم أمام هذه المحكمة). ثم أصدرت قراراً ببطلان الأمر الديواني أعلاه في الدعوى المرقمة ٤٠٢٤/ق/٢٠١٨ والذي جاء فيه: (...لاحظت المحكمة إن الأمر المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٠١٨/٨/٣٠ وإن مجلس النواب قد اصدر قراره التشريعي المرقم (٨) لسنة ٢٠١٨ في ٢٠١٨/١١/٢٤ والمتضمن إيقاف العمل بالقرارات الصادرة من الأول من تموز ٢٠١٨ ولغاية ٢٤ تشرين الأول من العام عينه، وكما لاحظت المحكمة إن مجلس الوزراء قد اصدر في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١١ قرار يتضمن إيقاف العمل بتلك القرارات وإن إلغاء هذه القرارات ومنها الأمر الديواني المطعون فيه قد صدر من السلطة التشريعية التي تملك صلاحية إصدار القرار التشريعي ذو الصفة الإدارية قرر بالاتفاق إلغاء الأمر المطعون فيه المرقم (٢٨٦) لسنة ٢٠١٨...)

ويُلاحظ على ما سبق من قرارات صدرت عن محكمة القضاء الإداري إنها استندت على عيب عدم الاختصاص كأساس لإلغاء القرار الإداري المشار إليه أعلاه إذ إنها ترى بأن حكومة تصريف الأعمال لا تتمتع بصلاحيات كاملة ومن ثم فإنها تجاوزت حدود صلاحياتها الدستورية، الأمر الذي يدعونا إلى التساؤل عن مدى صحة قرار المحكمة؟ وما هو الأساس الدستوري والقانوني الذي استندت إليه؟ ولاسيما إن الدستور خالٍ من أي نص يتضمن مصطلح حكومة تصريف الأعمال وإنما نص على قيام الحكومة بتمشية الأمور اليومية للدولة، كما لم يرد فيه أي نص يحدد نطاق اختصاصاتها باستثناء ماورد بنص المادتين (٦١/ ثامناً/د) (٦٤) من الدستور والتي نصت على حالتي سحب الثقة من مجلس الوزراء وحل البرلمان فقط ولم تنص على حالة تحول الحكومة الى حكومة تصريف أعمال عند التأخر بتشكيل الحكومة الجديدة، فضلاً عن عدم وجود أي قانون سُن من قبل مجلس النواب يُحدد تلك الصلاحيات.

الخاتمة

يتبين من خلال ما تقدم إن دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ جاء خالياً من أي نص يشير الى مصطلح (حكومة تصريف الأعمال) باستثناء ما ورد بنص المادتين (٦١/ ثامناً/د) (٦٤) والتي أشارت الى عبارة تمشية الأمور اليومية فضلاً عن خلوه من أي نص يحدد نطاق صلاحيات الحكومة في فترة تصريف الأعمال، كما جاء الدستور خالياً من نص يبين ماهية الآلية الواجب اتباعها في حالة عدم تشكيل الحكومة خلال مدة لـ(٣٠) يوماً المنصوص عليها في المادة (٦١/ثامناً) منه كما لم يُبين الحكم لو لم يتم إجراء الانتخابات خلال مدة (٦٠) المنصوص عليها في المادة (٦٤) منه، ولكن خلو الدستور من نصوص تنظم الفرضيات المتقدمة لا يعني أن يتم تعطيل الأعمال والواجبات المهمة وتمشية الأمور لغرض ضمان سير مرافق الدولة بانتظام واطراد وتلبية حاجات المواطنين كافة.

أهمية دور الاقتصاد في صناعة الاعلام

هادي المعموري

توجد رابطة قوية بين الإعلام والاقتصاد وهذه الرابطة تتجاوز في مفهومها (الإعلام الاقتصادي) إلى حد كبير، وذلك لأنها تشمل الإعلام بكل معانيه وبهذا تكون عبارة(الإعلام الاقتصادي) لا وجود لها لكون الاعلام أصبح جزءاً من الاقتصاد .

الإعلام الذي يختص بالجانب الاقتصادي قد خرج من أروقة المؤسسات الأكاديمية وذلك بفعل ماانتجته الطفرات الاقتصادية التي لاحظها العالم، ولقد دفعت هذه العوامل لاعلام إلى تسخير طاقاته في متابعة هذه الطفرات وما عقبها من هزّات التي اعتبارها شريكاً في تحمّل النتائج لحالتي السلب والإيجاب، واعتبارها المحور الفعال لاهتمام القطاعات التي يتعامل معها الإعلام التي تبدء من القارئ الذي يؤثر على حجم التوزيع، وانتهاءاً بالشركات الكبرى التي تكون لها تأثير كبير على حجم الإعلان، (التوزيع ، الإعلان) اللذان يعتبران المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسة الاعلامية.

وبهذا يكون الإعلام والاقتصاد لهما شراكة ذات أوجه متعدّدة ودائمة العلاقة لمواجهة التحديات التي يواجهانها معاً ولو فرضنا بأن الاقتصاد يمكن له أن يصنع إعلاماً ناجحاً ، فبهذا يصبح موكدا بان الإعلام يمكن له ان يكون اقتصاداً ناجحاً .

ويمكن اعتبار المؤسسة الإعلامية ناجحة اذا توفرت لها هذه القيادات الاقتصادية المختصة بعملها. وتكون داعية لما لها من دور في الاعلام (كصناعة واستثمار) وغالباً ما يعتري العلاقة بين الاعلام والاقتصاد الا لتباس في اذهان جزء من القيادات الإعلامية والاقتصادية ففي الجانب الإعلامي وخاصة في الصحافة العربية يكون التركيز على كوادر تكون متخصصة بالاقتصاد ففي الصحف لايمكن لنا ان نعتمد في نجاحها على المحرر الذي قد يعمل مرة في المحليات وأخرى في السياسة ومرة في الثقافة وبعدها ربما في الأرشيف حيث لا مانع من نقله الى الصفحة التي تعنى بالمراة والطفل ويعتبر هذا تخبط لعدم وجود محرر مختص يقوم بكل هذه الطروحات التي تقدم للقارى والمعنين.

ودائما مايكون الاعلام والاقتصاد لهما شراكة متعددة وفي خندق واحد لمواجهة تلك التحديات الشرسة وليس المشكلة في الصحافة العربية مشكلة غياب المحرر الذي يختص بخبر معين وانما المشكلة التي لاتقل أهمية عن غياب المحرر هي غياب مصادر المعلومات (المراكز) برغم ان وضع وسائل الاعلام قد اصبح ميسوراً بالنسبة للاشتراك مع مراكز المعلومات الأجنبية وكذلك للحاسوب دور كبير في التغلب على جزء كبير من الصعوبات التي تلاقيها مراكز المعلومات عند انشاءها ولقد لعبت مراكز المعلومات الأجنبية المتخصصة دوراً كبيراً وايجابي في عملية تسهيل الحصول على المعلومات وطريقة التعامل معها بالمتابعة والتحليل والاستنتاج وان معظم الصحافة العربية تسير في قيود أسلوب العمل التقليدي وعدم المحاولة بالانفتاح على الحاضر وصولا الى المستقبل بالرغم من الخطر الذي يداهم الصحافة الورقية من قبل الصحافة الالكترونية.

ولأيمكن اختزال الاعلام بالصحافة الورقية فقط وذلك لتعدد وسائله ومنها المقروء والمرئي والمسموع ويعتبر الاعلام المقروء هو اكثر من غيره تأثيرا بالحراك الاقتصادي واكثر عناية بالجانب الإعلامي والاستثماري لأنه استحوذ على النصيب الأكبر من راس المال المستثمر في المجال الإعلامي ويمكن للمؤسسة الصحفية الناجحة ان تنشىء عدة محطات فضائية والعديد من محطات الإذاعة fm والف صحيفة الكترونية والاقتصاد يكون اكثر شجاعة من الصحافة لاعتماده على كوادر ذات كفاءات متخصصة ومثال ذلك المؤسسة الصناعية دائما ما تحرص على تطوير كفاءات العمال لديها وذلك من خلال اشراكهم في دورات وورش وجذب الكفاءات والخبرات الواسعة ولاتعتمد بعملها على القيادات الفردية التي لاتعطي طابع العمل الجماعي الذي يعتبر هو سمة المؤسسات مما لا يساعد في الوصول للجودة وزيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح.

ورغم كل ذلك تبقى المؤسسة الإعلامية والاقتصادية في علاقة جيدة مترابطة ومتلاحمة حتى وان لم تكن في الوسائل فتكون في الأهداف والغايات الاستثمارية المرجوة.

مجلة التجارة العراقية

معايير العمل الدولية وتعزيز المساواة بين الجنسين في مواقع العمل

حلا نبيل سلمان
دائرة تطوير القطاع الخاص

تمثل قضايا النوع الاجتماعي أحد أهم المحاور والتي تركز عليها الحكومات والتي تعنى بتمكين المرآة وتعزيز مشاركتها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بحيث تكفل مساهمتها في عملية التنمية المستدامة الشاملة.

من الأمور المسلم بها والتي تشكل الدعامة الأساسية في ترسيخ البنى التحتية للمجتمعات الإنسانية المتحضرة والمنطلقة الى أفق أرحب إعطاء دور مهم للمرأة في كافة مفاصل الحياة وبثقل أكبر لضمان تطور البلد ولبيان ملامح الصورة الحقيقة عن هذا الدور أساسه وبنائه والإفرازات بجانبها السلبي والايجابي للحظوة بفرصة اللحاق بركب الحضارة والتقدم والرقي ولإعطاء البرهان على دور المرآة العراقية بتلاحق الحقب الزمنية حول كفاءتها العلمية والاجتماعية يتميز بتميز مقتدر .

اصبح لمفهوم النوع الاجتماعي الأهمية القصوى في التنمية الاجتماعية والتي من المتوقع منها ان تؤدي الى أوضاع حياتية افضل للجميع ولمجالات الحياة كافة ، اذ يعد مفهوماً ثقافياً نسبياً لأنه يختلف عبر الزمان ومن مجتمع لأخر ويشكل نظرة المجتمع للأدوار وامكانيات وحقوق كل من الرجل والمرأة .

كما ويطلق مصطلح النوع الاجتماعي(Gender) على العلاقات والادوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكل من الجنسين (النساء والرجال) وهذه الأدوار والعلاقات والقيم تتغير وفقاً لتغير المكان والزمان وذلك لتداخلها وتشابكها مع العلاقات الاجتماعية الأخرى ، مثل الدين ، الطبقة الاجتماعية ، العرق .

تطور مفهوم النوع الاجتماعي (Gender)

نشأ مصطلح النوع الاجتماعي على يد جون موني John Money ونشره في ورقة بحثية عام ١٩٥٥ .

-استخدم لفظ الجندر gender من قبل الروائية البريطانية (آن أوكلي) (Ann Oakley) وغيرها من المهتمين في هذا المجال في السبيعنيات ، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً مقابل الخصائص المحددة بيولوجياً .

-ظهر مفهوم الجندر على الساحة الدولية منذ اعلان العام الدولي للمرأة في ١٩٧٥ م وترسخ هذا المفهوم خلال العقد الدولي للمرأة (١٩٧٦-١٩٨٥) فبرزت اهتمامات في العديد من الدول النامية بضرورة معالجة التمييز النوعي القائم بين الرجال والنساء في العديد من المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والمهنية والسياسية وغيرها من اجل تحقيق ما يسمى بعدالة النوع الاجتماعي .

أهمية دراسة النوع الاجتماعي ((Gender))

ان ادراج مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) يأتي لتحقيق التماثل بين الرجل والمرأة في النقاط التالية:

- زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على المساواة مع الرجل.

-تغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التمييز ضد المرأة وتعيق تطورها وتهضم حقوقها .

-تغيير أساليب التربية اثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين.

-زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي.

-الاسراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي وتغيير وإيقاف الممارسات والعادات الضارة بصحة المرأة.

-التشجيع على دفع عجلة التعليم وفتح جميع فرص التعليم للفتيات .
التوسع في فتح فرص للمرأة على زيادة قدراتها في السيطرة على الموارد المتاحة.

-الجنس البيولوجي
- الفروقات البيولوجية بين الذكور والاناث منذ الولادة.
- لا يتغير مع الزمن ويتسم بالجمود في معظم الاحيان.
- الفروقات بين الاناث والذكور هي نفسها في جميع انحاء العالم.

-والنوع الاجتماعي
- الادوار الاجتماعية التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع.
- يتغير مع الزمن ويتأثر بعوامل كثيرة ويؤثر على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بشكل اساسي.
- تختلف الادوار الاجتماعية باختلاف العرق واللون والطبقة الاجتماعية والدين والثقافة والعمر والحالة الاجتماعية.

-الأدوار الاجتماعية
ان إعادة تشكيل العلاقة بين الجنسين بحسب المبادئ الأساسية القائمة على المساواة والديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية هي امر ممكن لان أدوار الرجال والنساء هي من صنع المجتمع فالدور هو نموذج سلوك الفرد في المجتمع ، حيث يرتبط بتوقعات المجتمع من الافراد ، وهذه التوقعات مبنية على أساس الجنس ، فهناك أدوار خاصة بالذكور وأخرى بالاناث ، كما يقيم المجتمع الرجال والنساء وفقاً لنجاحهم في تأدية الأدوار التي يحددها لكل منهما .

المساواة النوعية
اذا هي عدم التمييز بين الرجل والمرأة بسبب الجنس في الحصول على فرصة عمل او الائتمان او الانتفاع من ثمار التنمية والمساواة لا تحقق العدالة دائما خاصة في مجتمع لا يمكن المرأة ، ولا يؤهلها للوقوف على الدرجة نفسها مع الرجل ، ويضع الكثير من المعوقات الاجتماعية والثقافية في طريقها.

العدالة النوعية
مفهوم العدالة قد يكون اشمل واحق في بعض الحالات من مفهوم المساواة، فهو يهدف الى تحقيق توازن يحقق العدل ، ويؤدي الى حصول المرأة على وضع افضل مما كانت عليه من حيث:
١-عدالة توزيع الموارد
٢- عدالة توزيع المسؤوليات
٣- عدالة حصول المرأة على حقها من الخدمات وثمار التنمية.

تتحقق العدالة من خلال
١- التدخل الواعي والمشاركة الفعلية في السياسات العامة .
٢-ادماج اعتبارات وقضايا واهتمامات النوع الاجتماعي (الجندر) في سياسات وبرامج ومشروعات التنمية .

منظمة العمل الدولية
منظمة العمل الدولية هي (منظمة دولية تأسست عام ١٩١٩ومقرها جنيف / سويسرا وتضم الحكومات وأصحاب العمل والعمال وتعتمد ركيزة دستورية اساسية وهي ان السلام العادل والدائم لا يمكن ان يتحقق الا إذا استند على العدالة) .
تُطور منظمة العمل الدولية وترعى نظاماً لمعايير العمل الدولية وصياغة السياسات وتطوير البرامج التي تعزز العمل اللائق للجميع (نساءً ورجالاً) .

معايير العمل الدولية
معايير العمل الدولية تهدف إلى تعزيز فرص حصول الرجال والنساء على عمل لائق ومنتج في ظروف من الحرية، والمساواة، والأمن، والكرامة.
وهذه المعايير هي صكوك قانونية وضعتها العناصر الثلاثة المكونة للمنظمة (الحكومات وأصحاب العمل والعمال) تتضمن المبادئ، والحقوق، والحد الأدنى من معايير تتعلق بالعمل وأماكن العمل. ويمكن لهذه المعايير أن تكون إما على شكل اتفاقيات دولية ملزمة أو توصيات غير ملزمة.
وهناك بالمجمل ١٨٩ اتفاقية، تُعتبر ثمان منها أساسية وتغطي الجوانب الرئيسية من الحقوق المتصلة بالعمل، بما في ذلك حرية تكوين النقابية، والمفاوضة الجماعية، وعمل الأطفال، والعمل الجبري، والتمييز.
وتقدم منظمة العمل الدولية مساعدة فنية للدول الأعضاء من أجل المصادقة على الاتفاقيات ومراقبتها والإشراف على تنفيذها. كما تتعاون المنظمة في المنطقة العربية مع الحكومات وممثلي العمال وأصحاب العمل لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية من خلال أنشطة توعوية، والإصلاح القانوني، وتطبيق القانون.
وتؤكد أجندة العمل العربية للتشغيل لعام ٢٠٠٩ على التزام الدول الأعضاء في المنظمة بتطبيق المعايير لتعزيز أجندة العمل اللائق.
- المساواة بين الجنسين أمر جوهري في تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في توفير عمل لائق للجميع. ولكن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية هو الأدنى في العالم وعلى الرغم من تحسن المستوى التعليمي لنساء المنطقة العربية، فإن هذا الرقم يأبى التغيير.
-عدة تحديات تواجه دخول المرأة في القوى العاملة والبقاء فيها كالأعراف والقوالب النمطية الأبوية، والافتقار إلى مرافق رعاية الأطفال، وعدم وجود فرص، والمضايقة في مكان العمل، وعدم كفاية وسائل النقل، وتدني الأجور، والقيود القانونية المفروضة على حقوق العمال. ولكل من تلك التحديات دور في ذلك.
- تعمل منظمة العمل الدولية في الدول العربية على التصدي لمجموعة واسعة من التحديات التي تواجه المرأة في عالم العمل بهدف وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تعزز المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مكان العمل.
يبلغ معدل مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ١٨,٤ في المائة، وهو الأدنى في العالم مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٤٨ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، تتجاوز معدلات مشاركة الرجل في القوى العاملة (٧٧ في المائة) المتوسط

العالمي (٧٥ في المائة).
تبلغ نسبة بطالة المرأة في الدول العربية ١٥,٦ في المائة، وهي ثلاثة أضعاف المعدل العالمي.
تتواجد النساء في المناصب الإدارية متدنٍ في المنطقة، إذ إن ١١ في المائة فقط منهن يشغلن مناصب إدارية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٢٧,١ في المائة.
إن العمل غير المأجور في رعاية الأطفال يجعل المرأة تنفق عدداً من الساعات يزيد بنحو خمس مرات عما ينفقه الرجل في أعمال الرعاية غير المأجورة .

العراق ومنظمة العمل الدولية

• العراق عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٣٢، وقد صادق على ٦٨ اتفاقية للمنظمة، بينها الاتفاقيات الثمان الأساسية. على الرغم من شتى الإصلاحات والاستراتيجيات الهادفة إلى دعم القوى العاملة في أعقاب عام ٢٠٠٣، لا تزال البلاد تواجه مجموعة من تحديات سوق العمل المرتبطة بوضع البلاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.
• فمعدلات الفقر تبلغ نحو ٣٠ في المئة وهي أعلى من ذلك بكثير في المناطق الريفية. وقد أثر تشريد ملايين الأشخاص (نازحين عراقيين ولاجئين من سوريا) سلباً على التوظيف ووسع الاقتصاد غير المنظم.
• لدى العراق إحدى أدنى نسب التوظيف إلى إجمالي السكان في المنطقة، حتى بين الرجال. وقد أدت أزمة عام ٢٠١٤ إلى تراجع فرص العمل بنحو ٨٠٠ ألف فرصة.
• وتُقدّر نسبة مشاركة القوى العاملة بنحو ٤٩ في المئة في العراق ككل و٤٠ في المئة في إقليم كردستان العراق. ومشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بوجه خاص، حيث تقدر بنحو ٢٠ في المئة.

اهم الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق والتي تعد اساساً للعمل بشرعية في مفهوم النوع الاجتماعي:-

١- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
٢-العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
٣- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.
٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

اهم اتفاقيات العمل الدولية التي دخل العراق عضوا فيها:

١-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن ساعات العمل (الصناعية) لسنة ١٩١٩.
٢- اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حق التجمع (الزراعة) لسنة ١٩٢١.
٣-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الراحة الاسبوعية (الصناعية) لسنة ١٩٢١.
٤-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الفحص الطبي للأحداث (العمل الجبري) لسنة ١٩٢١.

٥-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التعويض عن حوادث العمل لسنة ١٩٢٥.
٦-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور.
٧-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تعويض اصابات العمل (الامراض المهنية) لسنة١٩٣٤.
٨-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التمييز(في الاستخدام والمهنة).
٩-اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)١٩٦٢.

أعادت منظمة العمل الدولية إطلاق أجندة العمل اللائق في العراق في إطار جهود إعادة الإعمار في عام ٢٠٠٤.

وقد اتفقت المنظمة ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق على إطار للمساعدة الفنية يركز على خلق فرص عمل عبر تنمية القطاع الخاص، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، والحرية النقابية، والحوار الاجتماعي، ووضع سياسة التشغيل الوطنية وتنفيذها، وإجراء دراسات اكتوارية، وتطبيق معايير العمل الدولية، وإصلاح التشريعات.

في آذار (مارس) ٢٠٢٠، افتتحت منظمة العمل الدولية أول مكتب تنسيق لها في العراق، في العاصمة بغداد، استجابة لطلب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وكان الهدف تقديم دعم أفضل للحكومة والعمال وأصحاب العمل في العراق في تعزيز العمل اللائق وزيادة فرص العمل.

في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٩، أطلق العراق ومنظمة العمل الدولية أول برنامج وطني للعمل اللائق في البلاد. وتعد هذه البرامج أداة رئيسة في تنفيذ جدول أعمال المنظمة الخاص بالعمل اللائق وتقديم الدعم في مجال السياسات والتعاون المؤسسي والإنمائي للدول الأعضاء.

• وُضع البرنامج الوطني للعمل اللائق في العراق ٢٠١٩-٢٠٢٣، بالتشاور الوثيق مع الحكومة العراقية وممثلي العمال وأصحاب العمل، لضمان اتساقه مع أطر التنمية الوطنية في العراق.

• ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات ذات أولوية: ضمان أن تدعم تنمية القطاع الخاص إيجاد وظائف جديدة؛ وتوسيع وتعزيز الحماية الاجتماعية ومعالجة عمل الأطفال؛ وتحسين الحوار الاجتماعي لتعزيز الحقوق في العمل.

• ولمواجهة ارتفاع مستوى بطالة الشباب في العراق، عملت منظمة العمل الدولية مع الشباب على تشجيع ريادة الأعمال وتأسيس منشآت جديدة في البلاد. وفي هذا الإطار، أطلقت المنظمة برنامج «تعرف إلى عالم الأعمال» في إقليم كردستان العراق ، والذي يعمل مع الوزارات المختصة وكذلك المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في محافظات الإقليم الثلاث.

• وللمساعدة في زيادة فعالية منظمات أصحاب العمل في العراق، قدمت منظمة العمل الدولية عدة خدمات استشارية فنية لهذه المنظمات، مثل تقييم قدرات اتحاد الصناعات العراقي. كما راجعت المنظمة اللوائح الداخلية للاتحاد لتمكينه من وضع أنظمة للإدارة وهياكل مؤسسية. وعملت المنظمة أيضاً على إضفاء الطابع الرسمي على العمل غير المنظم بمراجعة مشروع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي صاغته هي نفسها في إطار برنامج تنمية القطاع الخاص .

• عملت منظمة العمل الدولية مع شركائها الثلاثة في العراق على وضع برنامج تأمين جديد ضد البطالة وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي ليشمل فئات محددة، كعمال البناء. كما عملت المنظمة مع حكومة إقليم كردستان على تعميم البرنامج في كردستان العراق على جميع موظفي القطاع الخاص. علاوة على ذلك، بتطبيقها لمعايير العمل الدولية وأفضل الممارسات، عملت المنظمة أيضاً مع وزارة العمل ومجلس الوزراء العراقي لتسهيل اعتماد تعديلات في لوائح الضمان الاجتماعي لتشمل العمال المؤقتين.

مجلة التجارة العراقية

الجودة في ادارة التغير داخل العمل المؤسسي الحكومي

عبدالرزاق حسب الله علي / مدير اقدم
قسم الاعلام والاتصال الحكومي / مكتب الوزير

ان جودة تحديث الكيفية التي يمكن اعتمادها لتغير الأداء المؤسسي التجاري إلى تجاري خدمي الداعم لمعيشة المواطن العراقي من قبل دوائر و شركات وزارة التجارة العراقية وفق مستجدات التأثر بالمتغيرات التجارية داخل الاسواق المحلية المتأثرة بالمتغيرات العالمية المتمثلة بالحرب الروسية – الاوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي وخاصة الغذاء بالإضافة إلى استمرارية تأثير كوفيد ١٩ العالمي وما يتطلب الامر من اعادة تحديث الثقافات في العمل الاداري والفني داخل وزارة التجارة العراقية.

ان اظهار الأساليب المختلفة التي يمكن الاستفادة منها في تحديث جودة ادارة التغيير التي تنشأ نتيجة مواجهة الازمات العالمية وما يترتب عليه من تغيير في الأهداف المؤسسات التجارية الحكومية إلى أهداف خدمية من خلال تقييم الصلة بين كيفية تنفيذ التغيير ومستوى قبول التغيير في مسالك العمل من قبل الادارات العليا والتنفيذية للمهام الجديدة المتعلقة بخصوصية العمل الحكومي الداعم للاقتصاد البلد بشكل عام .

ان مفهوم إدارة التغيير المؤسسي والتي تختص فيما يخص العمل الجديد الذي يعتمد على مشاركة العمل الداعم من أعلى مسؤولية إلى أدناها حيث يتم ذلك من خلال التشاور مع الموظفين، وثاني معاكس للأول بالاتجاه يبدأ من القاعدة إلى القمة يعتمد على المشاركة الجماعية المتمثل في مشاركة افكار واراء الموظفين للتغيير والأهمية التي يعزوها الافراد داخل المؤسسة الحكومية لمشاركتهم في عملية التغيير في العمل التجاري باشراك العمل الخدمي المقدم والمدعوم من الجهات العليا في الدولة، والمستمدة من مجموعة الدوافع المعنية في التغيير الاداري الذي يؤثر على اهداف العمل المؤسسي الحكومي في المستقبل القريب والذي استند عليه نهج البحث من خلال مواقف إدارة الافراد والطريقة التي يتم بها تنفيذ التغيير الاداري في طبيعة عمل المؤسسة الحكومية .

حيث تبين أن افراد الموارد البشرية داخل المؤسسة الحكومية تكون أكثر التزامًا بالتغييرات الإدارية الطارئ إذا تمت استشارتهم حول التغيير الطارئ والمشاركة في تصميمه وتنفيذه من خلال الأداء المؤسسي لتحقيق اهداف تتوافق مع النتائج المخطط لها

وقد تناولت هذه الدراسة التعريف لاهم مفاهيم ادارة التغيير المؤسسي ذات العلاقة الوثيقة بمواجهة الأزمات العالمية التي تنشأ لأسباب خارجة عن ارادة المؤسسة الحكومية مثال ذلك الحرب الروسية – الاوكرانية ووباء كوفيد ١٩ وغيرها مما تؤدي إلى تغير اهداف أعمال المؤسسات التجارية الحكومية إلى أهداف خدمية لأجل دعم الاقتصاد المحلي المتمثل في معيشة الافراد داخل المجتمعات والسيطرة على اسعار السوق المحلية.

الهدف الرئيسي من هذه المقالة هو اظهار التغيير الاداري خلال العمل المؤسسي إلى تغيير إداري قيادي من خلال التوجه الخدمي الداعم الذي تنفذه وزارة التجارة العراقية لمواجهة الأحداث العالمية الطارئة عن الحرب الروسية – الاوكرانية وتداعيتها على الاسواق العالمية بشكل عام والسوق المحلي بشكل خاص.

بالاضافة هو استكشاف الية المشاركة التعاونية بين الموارد البشرية والادارات العليا في دوائر وشركات وزارة التجارة العراقية والتي تساهم في انجاح مخطط العمل المناط بالوزارة ضمن المبادرة المدعومة من الدولة لتوفير المعيشة الملائمة للمواطن العراقي خلال فترة الازمة العالمية الحالية.

الخاتمة

ولاهمية قضية ادارة التغير وثقافة التغيير والجودة المنتجة لم تعد اختيارا يمكن للمنظمات وشركات الأعمال التجارية الحكومية تبنيه او التخمين عنه، بل أصبحت حتمية وطلب للتجديد وتطوير العمل المؤسسي في اطار توجهات عصر العولمة والتحديات الإقليمية والمالية وسمات الادارة المعاصرة وكذا على اعتبار ان دخول الأسواق العالمية لم يعد يخضع للمعايير نفسها السائدة في الألفية الماضية، التي أصبحت تعد تقليدية وفقاً لنظام التغييرات السريعة الحاصلة في كافة المجالات.

أصبحت هذه المفاهيم تكتسب اهمية بالغة في المؤسسات الاقتصادية، حيث أن المحيط الذي تتواجد فيه المؤسسات والضغوط التي تحيطها، مما يفرض عليها الاهتمام بتحسين ثقافة جودة منتجاتها وخدماتها بتأثرها لإدارة تغيير حديثة، مما يمكنها من التعرف على جوانب الهدر في الوقت والطاقات والامكانيات ثم التخلص منها، كما تمنح الصلاحيات للمشاركين في عملية التغيير وتحثهم على المشاركة ودفعه إلى التطوير والابداع وبالتالي النجاح وتوفير الخدمات التي تشبع رغبات العملاء.

سلطنا الضوء هنا على مدخليين إداريين نسبياً من أحدث المناهج التي توصل إليها الفكر الاداري منة خلال الربط بين ادارة التغيير وإدارة الجودة باعتبار ان تطبيق ادارة الجودة تحتاج إلى جملة من التغييرات في كافة المجالات حتى تتمكن المؤسسة الحكومية على الأخص من توفير كافة المتطلبات اللازمة لإنجاح هذه المنهجية الثقافية ولتعميم منهجية الجودة في المؤسسات الحكومية نوصي بما يلي:

١- ان التغيير امر حتمي وضروري ولازم للمؤسسات الحكومية، كما أنه عملية مستمر يحمل في طياته التجديد والتطوير
٢- تعتبر ادارة التغيير عنصر مهم لنجاح المؤسسات التجارية الحكومية في الوقت الحاضر
٣- يشكل غياب ثقافة التغير عائق للوصول الى الجودة
٤- يرى بعض الموظفين إلى ضرورة وجود دورات تدريبية وتطويرية لنشر ثقافة التغيير والجودة معا
٥- غياب مفهوم ادارة الجودة الشامل لدى عموم الموظفين
٦- وجود اقتناع لدى الإدارات العليا بضرورة إجراء التغييرات اللازمة لتحسين الجودة
٧- حسن استقطاب واستغلال الكفاءات في السرعة في الأداء.

مهام دائرة تطوير القطاع الخاص
تنمية وتطوير القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد

نبذة مختصرة عن الدائرة :-

تعنى دائرة تطوير القطاع الخاص بتنمية وتطوير القطـاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد العراقي لما له من دور كبير ومؤثر في دفع عجلـــة التنميـــة والتقـــدم الـــى الأمام .

مهام الدائرة :-

- تنمية وتطوير القطاع الخاص بهدف تفعيل دوره في بناء الاقتصاد بالتنسيق مع الدوائر والشركات.
- تنظيم دورات تدريبية وفق خطط مدروسة تعد لهذا الغرض لمنتسبي الوزارة والوزارات الاخرى والقطاع الخاص.
- إصدار مجلة التجارة العراقية التي تهدف الى توفير المستلزمات المتعلقة بشؤون التجارة والاقتصاد والاستثمار.
- تقديم الدعم المعلوماتي والإسناد الفني لرجال الأعمال والمستثمرين وتفعيل الترابط بينهم وبين شركائهم في العالم اعتماداً على التعاملات الالكترونية وتسهيل الأعمال التجارية باستخدام التقنيات الحديثة .
- تنظيم ومعالجة الشؤون الاقتصادية والتجارية بالتنسيق مع مختلف القطاعات ذات العلاقة.

البريد الالكتروني للدائرة :- ipsdd@yahoo.com ، ipsdd@iraqitic.com

مهام قسم الدراسات والنشر

خلـق ثقافـة اقتصاديـة لـدى القطـاع الخـاص والقائميـن علية وتنميـة الوعـي التجـاري ونشـر المعلومـات والمعرفـة الاقتصاديـة بينهـم مـن خـلال إصـدار مجلـة التجـارة العراقيـة الفصليـة التـي تعنـى بالشـؤون الاقتصاديـة والتجاريـة والاسـتثمارية والتـي تتضمـن مجموعـة مـن الدراسـات والبحـوث والمقـالات والبيانـات الاقتصاديـة للأسـاتذة والباحثيـن والمختصيـن بالشـأن الاقتصـادي والتـي تعكـس واقـع الاقتصـاد العراقـي وتعالـج المشـاكل والمعوقـات التـي يعانـي منهـا مقرونـة بالاسـتنتاجات والتوصيـات التـي تعالـج هـذه المشـاكل مـن اجـل النهـوض بواقـع القطـاع الخـاص العراقـي .

يتألف قسم الدراسات والنشر من شعبتين :

أ- شعبة البحوث والدراسات والتطوير

• إعداد الدراسات والبحوث الهادفة لتطوير النشاط التجاري وإلقاء الضوء على أهم المتغيرات التي تحكم هذا النشاط واقتراح المعالجات .

• إبداء الرأي في القضايا الاقتصادية والتجارية التي تحال للدائرة من الجهات والدوائر التابعة للوزارة أو للوزارات الأخرى وتقديم المقترحات التي تطور عمل أقسام الدائرة.

• فتح أفاق التعاون وتوطيد العلاقة بين القسم والمراكز البحثية والجامعات العراقية من خلال الاطلاع على أنشطتهم التي تخدم عمل دوائر وشركات الوزارة والتعاون معهم فيما يخص الشؤون البحثية وإعداد الدراسات ورفدنا بالدورات والمناهج التدريبية السنوية والبحوث والتقارير.

•المشاركة بالمعارض والفعاليات والمؤتمرات المتخصصة وإلقاء المحاضرات في الدورات والورش التي تنظمها الدائرة .

• اخذ الرأي والإشراف والاستعانة بخبرة موظفي الشعبة خلال إعداد البحوث وفقاً لمنهجية البحث العلمي لموظفي دوائر وشركات الوزارة .

• إعداد بحوث تعنى بالمواضيع التجارية والاستثمارية والاقتصادية التي تعنى بالقطاع الخاص .

ب – شعبة الإصدارات

•إصدار مجلة التجارة العراقية والتي تهدف لخلق ثقافة اقتصادية لدى القطاع الخاص والقائمين علية وتنمية الوعي التجاري ونشر المعلومات والمعرفة الاقتصادية والاستثمارية والتي يتم إعدادها وتصميمها من قبل موظفي الشعبة والتي تتضمن مجموعة من أخبار ونشاطات دوائر وشركات الوزارة ومجموعة من الدراسات والبحوث والمقالات الاقتصادية للأساتذة والباحثين والمختصين بالشأن الاقتصادي والتي تعكس واقع الاقتصاد العراقي وتعالج المشاكل والمعوقات التي يعاني منها مقرونة بالاستنتاجات او التوصيات لمعالجة هذه المشاكل والنهوض بواقع القطاع الخاص العراقي وحسب توجهات الحكومة الاتحادية للانتقال إلى الاقتصاد الحر .

• توفير مادة بحثية أساسية للباحثين والدارسين في شتى المجالات والتخصصات العلمية (الاقتصادية، التجارية ، الإدارية.....الخ) من خلال المكتبة الرقمية التي تحتوي على الكثير من الرسائل والاطاريح الجامعية المنشورة على شبكة الانترنت .

• الترويج للمنتجات والخدمات العراقية للقطاعين الخاص والعام من خلال نشر الإعلانات الترويجية في مجلة التجارة العراقية تشجيعاً للخدمات والمنتجات والصناعات العراقية .

• إعداد التقارير الشهرية والفصلية الخاصة بالقسم .

• متابعة البريد الالكتروني الخاص بالقسم والإجابة عن كل ما يرد من خلاله .

الايميل الرسمي لقسم الدراسات والنشر : studies@mot.gov.iq

مهام قسم تنمية الاستثمار

ان القسم تشكل بموجب احكام المادة ٩ /ثانياً /ب من تعليمات تشكيلات وزارة التجارة ومهامها رقم ٢ لسنة ٢٠١٤ ويمارس القسم مهامه الاتية :

• الترويج للفرص المعروضه المتاحة للاستثمار

* تزويد الهيئة الوطنية للاستثمار بالفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار والعائدة للشركات العامة التابعة لهذه الوزارة.

* تزويد الملحقيات التجارية بالفرص الاستثمارية المتاحة للاستثمار والعائدة للشركات العامة التابعة لهذه الوزارة

• تحديث الخارطة الاستثمارية لمشاريع الفرص المعروضة من قبل الشركات التابعة لهذه الوزارة

• اعداد وتوفير دراسات تهتم بتحسين بيئة الاستثمار .

• التعميم على الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في بغداد والمحافظات بالمعارض الداخلية والخارجية التي تقيمها الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية.

يتألف القسم من شعبتين :

• شعبة التوثيق الاستثماري : توثيق كافة الفرص المتاحة للاستثمار.

• شعبة الدراسات الاستثمارية : اعداد وتوفير الدراسات الاستثمارية

الايميل الرسمي لقسم تنمية الاستثمار
investipsdd@mot.gov.iq

صفات مواليد الأبراج

الحمل

يفضل اللون الأحمر ويُحقق توافقاً واسنجاماً مع برج الميزان والأسد، ويتصّف عُموماً بالشجاعة، والثقة بالنفس، والتفاؤل، والصدق، والعاطفة، إلى جانب قلّة الصبر، وتقلب المزاج، والاندفاعية أحياناً.

الثور

يفضّل اللون الوردي ويُحقق توافقاً مع العقرب والسرطان، ويتصف بالمنطق والتوازن، والصبر، ويُمكن الثقة بهم والاعتماد عليهم، هذا فضلاً عن كونهم مخلصين لمن حولهم، ويتحمّلون المسؤوليّة .

الجوزاء

يفضل اللون الأصفر ويُحقق انسجاماً القوس والدلو، ويتصف بالمرونة والانفتاح، والحنان، والفضول، وسرعة التعلّم، واللطف، إلا أنهم قد يعانون أحياناً من التردد، والعصبية.

السرطان:

لونه المفضّل الأرجواني و يُحقق توافقاً مع الجدي والثور ويتصف بالتماسُك، والخيال الواسع، والإخلاص، والعاطفة، والتعاطُف، والقدرة على الإقناع، إلا أنهم قد يكونوا متقلّبي المزاج، ومتشائمين أحياناً

الاسد

لونه المفضّل الذهبي، ويحقق انسجاماً مع برجي الدلو والجوزاء، ويتصف بالإبداع، والعاطفة، والكرم، وطيبة القلب، والمرح، وحس الفكاهة،

العذراء:

لونه المفضل الفضي،ويُحقق توافق عاطفي مع برج الحوت والسرطان، ويتصف بالولاء، والتفكير التحليلي، واللطف، والاجتهاد، والشخصيّة العمليّة .

الميزان

لونه المفضل الأزرق ويُحقق انسجاماً مع برجي الحمل والقوس، ويتصف عُموماً بالتعاون، والأسلوب اللبق، والكرم، والعدل، وامتلاك شخصيّة اجتماعيّة، ومن جهة أخرى قد يعاني مولود برج الميزان من التردد، وتجنّب المواجهات في بعض الأحيان.

العقرب

لونه المفضّل الأسود، ويُحقق توافقاً وانسجاماً مع برج الثور والسرطان، ويتصف بسعة الحيلة، والشجاعة، والولاء والوفاء للأصدقاء، والعاطفة.

القوس

لونه المفضّل الأزرق ويُحقق أفضل توافق مع برج الحمل والجوزاء، ويتصف بالكرم، والسعي للمثاليّة، وحس الدُعابة، إلا أنهم قد يتصفون بقلّة الصبر، وتقديم الكثير من الوعود في بعض الأحيان.

الجدي

لونه المفضل الأزرق، وأرقام الحظ بالنسبة له هي: ٤، ٨، ١٣، ٢٢، ويُحقق أفضل توافق مع برجي الثور والسرطان، ويتصف بالقدرة على تحمّل المسؤولية، والانضباط، والتحكّم بالنفس، وقدرات إداريّة قوية .

الدلو

لونه المفضّل الأزرق والوردي ويُحقق توافقاً مع برجي الأسد والقوس، ويتصف بالتفكير بالمستقبل، وحس الإنسانية العالي، والإبداع، والاستقلاليّة، ومن ناحية أخرى قد يعاني مولود برج الدلو من تقلب المزاج، والانعزال.

الحوت

لونه المفضل هو الأخضر ويُحقق توافقاً وانسجاماً مع برجي العذراء والثور،ويتصف عُموماً بالعاطفة القويّة، والتعاطف، والإيثار، والحس الفني العالي، والقدرة على مُعالجة عواطف الآخرين، في حين قد يكون مواليد هذ البرج مزاجين، ويفكرون بسلبية.

الفيتامينات الضرورية لجمال البشرة

عندما يتعلق الأمر بصحة البشرة، تأتي الفيتامينات والمعادن الطبيعية المصدر الأول المسؤول عن تغذية البشرة والحفاظ على جمالها ونضارتها.

هذه قائمة بالفيتامينات الأساسية التي تحتاجها بشرتك، اعرفي فوائد كل منها والأطعمة الغنية بها واحرصي على استخدامها لتحصلي على بشرة شابة دائما ومليئة بالحيوية.

فيتامين A

يعتبر هذا الفيتامين من أكثر عناصر الغذاء أهمية لصحة الجلد، حيث يعمل على زيادة نمو الأنسجة وتقوية مرونتها، كما أنه يعالج تجاعيد البشرة ويحافظ عليها من الجفاف أو تكون البثور والإلتهابات، ويغنيك عن استعمال مستحضرات التجميل. ومن أهم الأطعمة الغنية بهذا الفيتامين البيض والحليب والجزر والمانجو والسبانخ.

فيتامين E

يعمل فيتامين E كمضاد قوي للأكسدة ويحارب الجذور الحرة التي تسبب الظهور المبكر للتجاعيد كما أنه يعتبر من الفيتامينات المفيدة للبشرة التي تعرضت للضرر والإحتراق بسبب أشعة الشمس. يساعد هذا الفيتامين أيضا في إضفاء الرطوبة والنعومة على البشرة الجافة والخشنة ويستعمل عادة في مركبات اللوشينات والكريمات التي تعمل على ترطيب البشرة. ويعد كل من اللوز وبذور عباد الشمس والبندق والسبانخ والبروكلي والمانجو مصادر أساسية لهذا الفيتامين.

فيتامين C

فيتامين C يساعد بشكل مذهل في شفاء جروح البشرة وتجديد خلاياها وإعادة حيوتيها ونضارتها إضافة الى كونه معالجا أساسيا للكثير من الأمراض الجسمانية كأعراض البرد. يحمل هذا الفيتامين فوائد كثيرة للجلد لانه يساعد بشكل مذهل في شفاء جروح البشرة وتجديد خلاياها وإعادة حيوتيها ونضارتها كما انه يساعد على إصلاح الضرر الذي تسببه أشعة الشمس ويخفف من آثار التلوث والتدخين والترسبات التي تتراكم على البشرة. ويستعمل هذا الفيتامين كأحد العناصر المكونة لمستحضرات الوقاية من آثار الشمس، ولكن ليس كبديل عنها. كما أن له القدرة على زيادة تأثير مادة الكولاجين وهي مادة بروتينية مهمة وحيوية للمحافظة على القوام الطبيعي للجلد.

أما بالنسبة لأهم الأطعمة الغنية بهذا الفيتامين فهي: البرتقال والجريب فروت واليوسفي والاخس والسبانخ والتفاح الأخضر والفراولة والطماطم الكرنب.

فيتامين D

يساعد فيتامن D في منع وعلاج أمراض اضطرابات تصبغ الجلد كالبهاق والكلف الناتج عن الحمل. هو موجود بالحليب والسالمون والتونا والجبنة والحليب والكبدة.

مجموعة فيتامين B

تقوم مجموعة فيتامين بي بدور اساسي في الحفاظ على صحة البشرة ومظهرها وتقيها من المشاكل المزعجة التي تنتج عن الضغوط النفسية والقلق كالانزيما والإلتهابات. يعمل فيتامين B١ كمضاد للأكسدة ويخلص الجسم من السموم وينشط الدورة الدموية وهو متوافر في العدس والأفوكادو وسمك السالمون وفول الصويا ، أما فيتامين B٢ فيساعد على منع تكون البثور والإلتهابات ومن الأطعمة الغنية به الكبد والشعير والحليب والقمح.

فيتامين B٣ و B٥ هما عنصرا ترطيب بشرة الجلد، لذا أصبحا من المكونات الأساسية لمستحضرات العناية بالبشرة لما يتمتعان به من قدرة على المحافظة على رطوبة الجلد. انهما أيضا مفيدان للبشرة الحساسة التي تحتاج إلى مستحضرات ناعمة ولطيفة. وهما متوفران في العدس والأفوكادو والفستق.

فيتامين K

يستعمل هذا الفيتامين في التخفيف من حدة الهالات الداكنة حول العينين، ويفضل تركه على المنطقة طوال الليل كي يحقق النتائج المرجوة. ويستعمل أيضا لمعالجة الأوعية الدموية المتشابكة مثل بيت العنكبوت والتي تظهر أحيانا في مناطق معينة من الوجه. وفي المقابل فان فيتامين C له نفس المزايا في إزالة هذه العيوب، لذا فان استعمال المستحضر الذي يضم هذين الفيتامينين معا، يعتبر فكرة رائعة بالتأكيد. ومن الأطعمة الغنية بفيتامين K الخس والسبانخ والبروكلي وخضروات ذات الأوراق الخضراء.